المخاطر الاجتماعية للبطالة "دراسة ميدانية لعينة من شباب المناطق العشوائية"

د/أيمن القرنفيلي

قسم الاجتماع – كلية الآداب ببنها

المقدمة:

تشكل مشكلة البطالة مشكلة حقيقية في المجتمع المصري في الوقت الحاضر، تلك المشكلة التي تركت بصمتها على حركة الحياة لاسيما على حياة شريحة الشباب، تلك الشريحة التي هي في حاجة ماسة للعمل لتحقيق الذات وإشباع الاحتياجات، كما أن تعطل هذه الشريحة الشبابية يعني إخراج قدرات عالية ومورد بشري هام من مسيرة التطور التنموي، ويهيئ لهم الفرصة للانخراط في عالم الجريمة والسلوك المنحرف.

أضف إلى ذلك أن المناطق العشوائية تمثل ساحات يتكثف فيها التوتر وتتوفر فيها إمكانيات الانفجار الذي يهدد الاستقرار الاجتماعي، حيث يعيش أغلب سكان هذه المناطق تحت خط الفقر في ظروف حياتية بلا مرافق ملائمة أو خدمات عاجزة عن إشباع حاجاتهم الأساسية، تسود بينهم أوضاع ثقافية متردية، ومنظومة قيم منحرفة في غالبها، تنتفي بينهم الخصوصية الاجتماعية والثقافية بحيث يساعد ذلك في مزيد من تردي حياتهم.

ولمواجهة هذه المخاطر طور الفكر التنموي في العقود الأخيرة بخاصة منذ بداية السبعينات من القرن الماضي تقريباً، تأكيداً على تبني إستراتيجية التنمية المستدامة، التي تعني تطوير السياسات الاجتماعية التي تبدأ في تنمية المجتمع من أسفل، أي بمشاركة الجماهير صاحبت المصلحة في التنمية إضافة لمشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في محاولة لحصار سياسات التهميش الاجتماعي وتضييق مساحته.

وفي هذا السياق أصبح مفهوم الهشاشة الاجتماعية من المفاهيم المتداولة في البحث السوسيولوجي، والذي يدور حول انعدام الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في عالم يتفاخر أهله بما تحقق فيه من تقدم مادي متجاهلاً أوضاع الهشاشة الاجتماعية المتضاعفة من يوم إلى آخر وحجم المخاطر الاجتماعية التي ترتبت على الأخذ بنموذج العولمة وبشكل خاص أوضاع التوظيف والتشغيل.

وعلى هذا الأساس فإن الدراسة الراهنة تبحث في إطار بعض تقاطعات الاقتصادي بالاجتماعي عبر محاولة تفكيك إشكالية المخاطر الاجتماعية في علاقتها بمشكلة البطالة. وذلك على اعتبار أن المخاطر الاجتماعية وسبل إدارتها أصبحت تفرض نفسها اليوم ضمن مجموعة المفاهيم العلمية المستجدة في ساحة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ذات الصلة الوثيقة بسياق العولمة وبتداعياتها السلبية وانعكاساتها المتنوعة على استقرار المجتمعات وأمن الأفراد ومسارات التنمية.

ورغم الطابع الماكرو سوسيولوجيي للتحليل والذي يجتهد في تفكيك الإشكالية المطروحة ناظراً للمجتمع المصري في شموله، إلا أن التحليل الميكروسوسيولوجي يفرض نفسه كذلك في مراحل مختلفة من مسار تفكيك الإشكالية المطروحة عبر بيان خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمناطق العشوائية بوصفها ساحات اجتماعية تتكثف فيها مختلف صور الفوضى والعنف وتردي الحياة الاجتماعية، وتبرز فيها أيضاً صور متعددة من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية وخاصة لمشكلة البطالة بين الشباب.

أولاً: مشكلة الدراسة:

تعد البطالة من أهم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية خطورة في كافة دول العالم؛ فهي تورث الكثير من المشكلات الإجرامية والأخلاقية والأمنية، وتؤثر على مستوى وقوة الاقتصاد والتنمية.

وقد بينت دراسة للمنظمة العربية للتنمية الإدارية التابعة لجامعة الدول العربية، ورود علاقة بين انتشار البطالة والمناطق العشوائية، وبين التطرف والإرهاب، وتوصلت إلى تأثير البطالة في زيادة العمليات الإرهابية في مصر، وأن المناطق العشوائية مكمن الخطورة لتهديد الأمن القومي، لأنها من أهم بؤر أصحاب الفكر المتطرف والإرهاب، وينبع الخطر من أن قاطنيها يعيشون حياة اجتماعية متدنية (١).

لقد تراكمت على ساحة المجتمع المصري أزمات كثيرة نتيجة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عاناها في الحقبة الأخيرة لحكم الرئيس الأسبق " مبارك" نتيجة عدم قدرة أفراد المجتمع على إشباع احتياجاتهم وتزايد حالات الحرمان والفقر والإحباط لدرجة أصبحت معها البيئة الداخلية للمجتمع مهيأة للانهيار نتيجة اتساع مساحة الغضب والتوتر التي أدت إلى زيادة المخاطر الاجتماعية.

كما يعاني الاقتصاد المصري من عدة مشكلات سواء في مجال الاختلال بين الانتاج والاستهلاك أو تأثير الواردات على عجلة الإنتاج، أو ضعف الادخار والاستثمار، إضافة إلى المشكلات المتعلقة بالعولمة وحرية التجارة والتقنية وهو ما يؤثر على بطالة الشباب في مصر، وفي المناطق العشوائية بشكل خاص، خاصة أن هذه المناطق تفتقر للمشروعات الاستثمارية والمؤسسات الخدمية التي يمكن أن يلتحق الشباب للعمل بها.

ولاشك أن الفقر والبطالة يؤديان إلى حالة من شعور بالرفض والعداء تجاه المجتمع، وعدم الإيمان بشرعية أنظمته والامتثال لها مما يؤدي إلى الانحراف والسلوك الإجرامي سواء فيما يتعلق بجرائم الاعتداء على النفس، أو الاعتداء على المجتمع. إضافة إلى ضعف الاستعداد والقابلية للامتثال والتكيف مع الأنظمة والضوابط الاجتماعية.

كما تعد مشكلة البطالة واحدة من أخطر أنواع المشكلات الاجتماعية التي يترتب عليها أثار خطيرة، فقد بينت معظم الدراسات وبخاصة الأمبريقية منها إلى ظهور علاقة طردية بين البطالة والأزمات والمشكلات الاجتماعية الاخرى التي تعيشها المجتمعات المأزومة والتي تقف وراءها أسباب عديدة نجم عنها مخاطر عديدة تؤثر في الفرد والمجتمع وأدت الى هدر واضح في الإمكانيات البشرية والاقتصادية، لذا يتوجب تحشيد كل الإمكانيات لمعالجتها والتخفيف من تداعياتها على المجتمع.

إضافة إلى أن البطالة تؤدي إلى تعطيل وإخراج قدرات عالية من طاقات الشباب من عملية التطور التنموي الذي نطمح إليه، كما أنها تعنى أيضا إبعاد وتهميش هذه الفئة النشطة عن المساهمة في التنمية وبالتالي وقوعها في بؤر الانحراف والتورط بأعمال العنف المنافية لثقافة مجتمعنا.

كما أن البطالة لاتعد فقط إهدار للموارد البشرية وضياع مقومات التنمية بل أيضاً حرمان الفرد من حقه فى التمتع بمستوى معيشى لائق وحرمانه أيضاً من حقه فى إشباع حاجاته الإنسانية الأساسية، حيث تؤثر تأثيراً سلبياً بالغ الأهمية والخطورة على الحالة الاجتماعية والنفسية للأفراد وبالتالي ينعكس ذلك على المجتمع حيث يزداد معدل الجرائم والتفكك الأسرى والاجتماعي هذا مما يؤدى إلى انهيار البناء الاجتماعي داخل المجتمعات. وتفاقم هذه المشكلة يؤدي إلى العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والتى تعتبر فى مجموعها عقبات تعوق مسيرة التنمية الشاملة وتؤدى فى النهاية إلى انتشار موجات التطرف والعنف.

وفي هذا السياق تشير التقديرات إلى ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع المصري بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ لتصل إلى ١٣% من حجم القوى العاملة بعد أن كانت تتراوح طوال الفترة السابقة

بين ٩٩% – ١١%، ووصول عدد المتعطلين إلى حوالي ٣,٥ مليون عاطل عن العمل، الأمر الذي يؤشر إلى وجود أزمة حقيقية أمام خطط التنمية[٢].

وفي هذا السياق تشير التقديرات إلى أن قوة العمل في مصر من الجنسيين بلغت ٢٧,٧ مليون في نهاية مارس ٢٠١٥ طبقاً لأرقام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وفي المقابل يبلغ عدد العاطلين ما يقرب من ٣,٥ مليون مواطن، برغم من أن عدد العاطلين المسجلين رسمياً انخفض بنحو ٢٠٠ ألف مواطن في السنة من مارس ٢٠١٤ إلى مارس ٢٠١٥، إلا أن الخطورة الحقيقية تتمثل في أن ما يزيد عن ثلثي العاطلين هم من المتعلمين ويحملون شهادات متوسطة وجامعية وفوق الجامعية[٣].

وعلى الرغم من تحسن الأوضاع الاقتصادية بشكل تدريجي وهو ما انعكس على تراجع معدلات البطالة عام ٢٠١٧ حيث بلغت ١١,٨% بشكل عام مقابل ١٣,٢% عام ٢٠١٣، إلا أن التقديرات تشير إلى ارتفاع نسبة تعطل الإناث تفوق نسبة الذكور، فقد بلغت نسبة تعطل الإناث ١٨,٦% عام ٢٠٠٧ ارتفعت إلى ٢٣,١% عام ٢٠١٧، بينما بلغت النسبة ٥,٩% بين الذكور عام ٢٠٠٧، وارتفعت إلى ٩,٨% عام ٢٠١٣ ثم انخفضت إلى ٨,٢% عام ٢٠١٧[٤].

أما بالنسبة لمعدلات البطالة وفقاً للفئات العمرية فقد وجد أن أعلى معدل للبطالة بين الذكور وقع في الفئة العمرية (٢٠-٢٤) عاماً بنسبة ١٩,٥% عام ٢٠٠٧ حتى وصلت إلى ٣٠% تقريباً عام ٢٠١٧، كما يلاحظ أن أعلى معدلات للبطالة بين الإناث وقعت أيضاً في الفئة العمرية (٢٠-٢٤ سنة) حيث بلغ المعدل ٥٠,٤% عام ٢٠٠٧ انخفض إلى حوالي ٤٣% عام ٢٠١٧[٥].

علاوة على ذلك فإن الخلل الواضح في النظام التعليمي يؤدي إلى عدم تأهيل المتخرجين لدخول سوق العمل، ويصبح الكثير من حملة الشهادات والتي يفترض بأنها تشكل جواز مرور بالنسبة لهم للحصول على عمل- هي أقل بكثير مما يطلبه صاحب العمل سواء من حيث طبيعة التخصصات المطلوبة أو طبيعة المواد التطبيقية والمهارات التي تؤهل حاملها للانخراط المباشر في العمل.

ولهذا اكتسبت البطالة في مصر من الأبعاد ما جعل منها تحدياً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً خطيراً، حيث تزايدت أعداد العاطلين عن العمل، فلم تعد الحكومة ملتزمة بتوظيف خريجي الجامعات أو المدارس الفنية، كما أن القطاع الخاص ليس في حاجة إلى العمالة الكثيفة.

وفي المقابل لجأ أصحاب شركات القطاع العام بعد خصخصتها للتخلص من أعداد كبيرة من العمالة إما لخفض النفقات أو إعادة بيعها باعتبارها مشروعات عقارية، إضافة إلى أن الحكومة ليس لديها برامج لدعم العاطلين عن العمل، كما أن خريجي الجامعة لايعملون في مهنهم الأصلية فهم محرومون من حق اختيار المهنة التي يعملون بها.

وعلى هذا الأساس فإن مشكلة البطالة تعد من المشكلات الأساسية التي تشكل خطراً على المجتمعات بشكل عام والمجتمع المصري بشكل خاص، وذلك يرجع إلى ارتفاع نسبة السكان في سن العمل، وتركز البطالة بين الشباب بشكل أساسي إضافة إلى عدم تأهيل هؤلاء الشباب سواء من خارج التعليم الجامعي أو من داخله، بما يتلاءم مع احتياجات سوق العمل.

ومن الطبيعي أن تشكل البطالة أحد المخاطر الاجتماعية الكبيرة التي لها تأثيراتها السلبية للعاطلين والأسرة واستقرار المجتمع، فهي ذات خطورة بالنسبة للفرد العاطل لأنها قد تدفعه إلى طرق سلوكيات انحرافية وإجرامية تشكل مشكلات جديدة ومضافة، كما أنها ذات خطورة بالنسبة للأسرة لأن وجود عدد من العاطلين في الأسرة يحرمها من الحصول على قيم مضافة لو كان يعملون، إضافة إلى أنهم بسلوكياتهم المنحرفة، يشكلون ضغوطاً على بناء الأسرة قد تؤدي إلى تفكك الأسرة، كما أن وجود ظاهرة البطالة وتراكم معدلاتها يشكل خطورة على المجتمع، لأنه يدفع بهؤلاء العاطلين لأن يكونوا مصدر تهديد الاستقرار الاجتماعي للمجتمع، إضافة إلى ظواهر ومشكلات انحرافية تنتج عن سلوكياتهم وتؤدي إلى إضعاف بنية المجتمع.

أضف إلى ذلك أنه إذا كانت البطالة وخاصة بين الشباب تمثل أحد المخاطر الاجتماعية سواء بالنسبة للفرد أو على مستوى الأسرة أو المجتمع، فإن هذه الخطورة تتضاعف إذا تعلقت البطالة بالشباب الذين يعيشون في المناطق العشوائية، حيث يعيش سكان تلك العشوائيات في حالة من الهامشية فهم أميون لم ينالوا سوى فرص تعليمية محدودة وهم عاطلون عن العمل إلا في القطاع غير الرسمي الذي غالباً ما يعمل في تصنيع السلع ذات الموصفات غير الرسمية، كما أنهم يعيشون في سياق ايكولوجي واجتماعي يفتقد الحد الأدنى من الخدمات الأساسية، مما يولد لديهم مشاعر الإحباط والدونية والإحساس بالعجز المفروض عليهم، الأمر الذي يهيئ الفرصة لهؤلاء الشباب للانتظام في جماعات العنف بمختلف أنماطها في محاولة للهروب من واقع المخاطر الذي يعيشون فيه.

وهكذا تتضافر مشكلة بطالة الشباب – مما تحمله من مخاطر اجتماعية سواء على الشباب أنفسهم أو على الأسرة أو المجتمع – مع مشكلة العشوائيات في تحمله من معاناة

اجتماعية واقتصادية وأيكولوجية تبقى سكانها في حالة من الهامشية والإحباط والإحساس بالعجز، الأمر الذي يضيف إلى مخاطر بطالة الشباب بعداً جديداً يتمثل في بيئة المخاطر التي تشكل بداخلها مشكلة بالة الشباب.

وفي هذا السياق تتحدد مشكلة الدراسة الرئيسية في التعرف على المخاطر الاجتماعية المترتبة على بطالة الشباب في المناطق العشوائية.

ثانياً: أهداف الدراسة:

حددت الدراسة الراهنة لنفسها عدة أهداف تمثلت في :

١) التعرف إلى أسباب بطالة الشباب بالمناطق العشوائية.
٢) رصد المخاطر الاجتماعية الناتجة عن بطالة الشباب في المناطق العشوائية.
٣) الكشف عن أساليب إدارة المخاطر الاجتماعية لبطالة الشباب في المناطق العشوائية.

ثالثاً: تساؤلات الدراسة:

يحاول البحث الإجابة عن عدة تساؤلات هي :

١) ما أسباب بطالة الشباب بالمناطق العشوائية ؟
٢) ما المخاطر الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والسياسية والأمنية لبطالة الشباب في المناطق العشوائية؟
٣) ما أساليب إدارة المخاطر الاجتماعية لبطالة الشباب في المناطق العشوائية.

رابعاً: أهمية الدراسة:

استناداً إلى ما يذهب إليه التراث النظري فإن المشكلات الاجتماعية حينما تترك لفترة طويلة من الزمن، فإنها من ناحية تنتشر على ساحة المجتمع حتى تأتي على كامل خريطته، ومن ناحية أخرى تبدأ في إنتاج مشكلات أخرى ومن ثم فهي تؤدي في النهاية إلى تهميش الفئة التي تعاني من هذه المشكلة وإقصائها عن المساهمة في مسيرة المجتمع وتنميته وتماسكه، وفي هذه الحالة فإنها تشكل خطورة اجتماعية.

وفي ضوء ذلك فإنه يصبح من الضروري إبراز أهمية موضوع "المخاطر الاجتماعية لبطالة الشباب في المجتمع المصري" والتي تجد ما يبررها على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي وذلك على النحو التالي :

أ–اعتبارات تتعلق بظاهرة العولمة :

حيث ارتبطت العولمة في تجلياتها الاقتصادية بكسر الحدود بين الدول وفتحها لتجارة عالمية حرة الأمر الذي يتضمن إمكانية تصدير "المخاطر والأزمات" من بلد لآخر.

كما ارتبطت العولمة أيضاً بتهميش قطاعات كبيرة من العمالة لم تمتلك دولها قدرات تنافسية ومن ثم لم يتم إعداد قطاعات واسعة من الشباب بشكل خاص بمهارات فنية وتكنولوجية حديثة، في ظل ضعف المنظومة التعليمية مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب.

ب–اعتبارات تتعلق بتصاعد الاهتمام المعرفي لدراسة المخاطر الاجتماعية :

كشف التراث النظري لموضوع المخاطر الاجتماعية عن نشاط أكاديمي واضح في هذا المجال وهو ما يمثل جانباً آخر لأهمية هذا الموضوع، وتتمثل أهم مؤشرات هذا الاهتمام الأكاديمي والمعرفي في فهم وتحليل موضوع المخاطر فيما يلي :

١- تأسيس عدد كبير من مراكز إدارة وتحليل المخاطر في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

٢- تأسيس ما يسمى "بمنتدى أمن المعرفة بالمخاطر" الذي يضم خبراء معنيين بالمراقبة الدائمة للحد من المخاطر.

٣- إصدار عدة وثائق متخصصة في مجال المخاطر الاجتماعية (وثيقة الأمن الإنساني، وثيقة الأهداف الإنمائية).

جـ–اعتبارات تتعلق بالسياق المحلي : والتي تتمثل فيما يلي :

١- إبراز المخاطر التي تهدد جهود التنمية البشرية وأيضاً تهدد الاستقرار والتماسك الاجتماعي داخل المجتمع المصري، الأمر الذي يتطلب مراجعة نقدية لتوجهات المجتمع والكشف عن الثغرات في مستوى الأداء الكلي للمجتمع.

٢- حالة عدم الاستقرار السياسي وتصاعد الضغوط الاقتصادية والتوترات الاجتماعية وما ترتب عليها من تزايد معدلات تعرض المجتمع المصري للعديد من المخاطر الاجتماعية وخاصة بعد إحداث يناير ٢٠١١ وما ترتب عليها من تصاعد حالات الانقسام المجتمعي وانتشار مظاهر العنف بكل صوره المادي واللفظي وشيوع ما يمكن تسميته بحالة اللايقين وانعدام الثقة والفوضى.

خامساً: المدخل النظري للدراسة:

يمثل المدخل النظري أهمية في توجيه البحث العلمي حيث يساعد الباحث على تفسير قضية الدراسة ومعطيات الدراسة الميدانية في ضوء رؤى المنظرين حول موضوع الدراسة.

تعتمد الدراسة الراهنة في بناء إطارها التصوري على مدخلين نظريين هما : مدخل مجتمع، بالإضافة إلى مدخل الاستبعاد الاجتماعي وما يطرحه من تصورات حول آليات التهميش والاستبعاد في المجتمع لبعض فئاته وشرائحه الاجتماعية.

١-مدخل مجتمع المخاطر :

تمثل نظرية مجتمع المخاطر التي طرحها الباحث السوسوسيولوجي الألماني Urick Beck(*) محاولة نظرية سعي من خلالها هذا المفكر الألماني نحو التأكيد على أن عملية إنتاج المخاطر في المجتمع الحديث هي من صنع الإنسان.

وتنطلق نظرية مجتمع المخاطر من فرضية ترى أن المجتمعات الحديثة قد انتقلت من "المجتمعات الطبقية" إلى "مجتمعات المخاطر" حيث ارتبطت تناقضات توزيع الثروة المنتجة اجتماعياً مع مجتمع توزيع المخاطر لتشكل ملامح النظام الرأسمالي في مرحلة العولمة الراهنة(٦).

وفي هذا السياق تميز نظرية مجتمع المخاطر بين نوعين من المخاطر(٧):

- **المخاطر الخارجية** : External Risk وهي المخاطر الآتية من الخارج أو من ثوابت التقاليد والطبيعة.
- **المخاطر المصطنعة** : **Manufactured Risk** وهي المخاطر التي أوجدها تأثير التطور المعرفي للعالم الذي نعيش فيه، وهي مخاطر نملك تجربة تاريخية بسيطة في مواجهتها.

وعلى هذا الأساس فإن المخاطر المصطنعة ترتبط بفعل العولمة وما طرحته من تأثيرات على كل جوانب الحياة، الأمر الذي تطلب التفكير في إدارة هذه المخاطر، وكيف يمكن أن يواجه الأفراد مستقبلهم الشخصي الذي أصبح أكثر انفتاحاً مما كان عليه في الماضي(٨).

على هذا النحو فإن مجتمع المخاطر المصطنعة هو مجتمع ملئ بالاستقطابات الاجتماعية، حيث تتسع الفجوة الطبقية بين الأغنياء والفقراء، كما تزداد مساحة التهميش الاجتماعي في هذه المجتمعات، وتزداد حدة الاستقطاب بين الرجل والمرأة والعاملين والمتعطلين على العمل ... الخ(٩).

على هذا الأساس يتميز مجتمع المخاطر ببروز الفروق الطبقية بين أفراده بشكل واضح، كما أنه مجتمع يعاني الكثير من الاستقطابات سواء بين أدوار الرجل والمرأة، أو بين المتعلم والأمي أو من يعمل ومن هم متعطلون عن العمل.

يتضح من ذلك أن نظرية مجتمع المخاطرة تؤكد على وجود علاقة بين الفقر وبين المخاطر، حيث يعيش أكثر الفقراء فقراً في مناطق مليئة بالأخطار، هؤلاء الذين يجذبون إليهم العديد من المخاطر نتيجة أوضاعهم الاقتصادية السيئة وعدم قدرتهم على الاختيار من بدائل متاحة(١٠).

غير أن أهم ما يميز المخاطر في المرحلة الراهنة – أو كما أطلق عليها منظرو مجتمع المخاطر مرحلة "الحداثة الانعكاسية" – انتقال المخاطر منذ بداية الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، من التوزيع الاجتماعي للمخاطر، إلى مخاطر فردية تهدد الحياة الفردية "فردانية المخاطر" في جميع مجالات الحياة الفردية حتى في اختيار الفرد نمط حياته فإنه يحاول الحد أو التقليل من هذه المخاطر(١١).

معنى ذلك أن الأفراد أصبحوا هم المسئولين بشكل فردي عن أنفسهم في سوق العمل، فعليهم التفاوض حول المخاطر والفرص التي سوف يواجهها بشكل فردي في سوق العمل في ظل العولمة(١٢).

كما يميز "أولريش بيك Ulrich Beck" بين المخاطر، محدودة النطاق التي لا تتعدى الفرد أو بعض المؤسسات الاجتماعية الصغيرة، ولا يمتد نطاقها لتدخل ضمن الشأن العام، وبين المخاطر التي لها أبعاد اجتماعية وسياسية وثقافية تتعدى نطاق مؤسسات الحماية والرقابة التقليدية(١٣).

علاوة على ذلك فإن المخاطر في الوقت الراهن تتميز بثلاث خصائص(١٤):

- عدم التمركز، حيث لا تقتصر أسبابها وآثارها على مكان ونطاق جغرافي محدد كما أنها غير محددة زمانياً.
- عدم قابليتها للتقدير، حيث لا يمكن حساب تداعياتها، فالأمر يتعلق "بمخاطر افتراضية" تعكس عدم المعرفة.
- عدم قابليتها للتعويض، حيث اعتمدت المخاطر الراهنة على مبدأ جديد هو الحماية الاجتماعية بدلاً من التعويض الذي سار في المراحل السابقة لتطور النظام الرأسمالي العالمي.

وفي هذا السياق تطرح نظرية مجتمع المخاطر مفهوم "عولمة المخاطرة"، حيث يتم تصدير الخطر إما مكانياً إلى بلاد ليس لدي نخبتها أي اعتراض على ذلك، أو يتم تصدير الحظر زمانياً، أي في مستقبل أجيال لم تولد بعد، تلك العملية التي يتم التهيئة لها داخل وعي وإدراك شعوب هذه البلدان(١٥).

علاوة على ذلك يكشف مجتمع المخاطر عن آليات توزيع المخاطر(١٦):

الأولى : استبعاد إمكانية البؤس المادي والاجتماعي الموضوعي والحقيقي من خلال التقدم في الإنتاج البشري والتكنولوجي وكذلك من خلال أنظمة التأمين والحماية المختلفة.

الثانية : النمو المتزايد لقوى الإنتاج.

ومن هنا يمكن القول أن العولمة الراهنة كشفت عن نمط جديد من المخاطر والتي لم تعد تقتصر على المخاطر البيئية والصحية فقط، بل اشتملت أيضاً على سلسلة من التغيرات المترابطة والمتداخلة في حياتنا الاجتماعية المعاصرة، منها التقلب في أنماط العمالة والاستخدام وتزايد الإحساس بانعدام الأمن الوظيفي(١٧).

معنى ذلك أن نظرية مجتمع المخاطر Risk Society تنظر لهذا المجتمع من زاوية أنه مجتمع يحمل في جوانبه الاجتماعية سلسلة من المتغيرات المترابطة والمتداخلة التي لها آثارها السلبية على حياتنا المعاصرة ومن هذه المتغيرات، التغيير في أنماط العمالة، تزايد الإحساس بانعدام الأمن الوظيفي والثقافي(١٨).

من هنا يمكن النظر إلى المخاطر الاجتماعية من عدة جوانب أساسية(١٩):

البعد الأول : تمحور المخاطر الاجتماعية حول مجموعة من الاستقطابات والفجوات الاجتماعية، حيث تقف الجماعات في إطارها موقفاً عدائياً وصراعياً في مواجهة بعضها البعض مما يمزق النسيج الاجتماعي ويعطل عملية إنتاج رأس المال الاجتماعي.

البعد الثاني : أن أغلب المخاطر الاجتماعية ينتج عن عدة متغيرات أساسية كتراجع دور الدولة عن مواجهة المخاطر التي تهدد الوجود الاجتماعي لمواطنيها أو لنوعية حياتهم.

البعد الثالث : أن أغلب المخاطر الاجتماعية تتكثف على ساحة الأسرة باعتبارها الوحدة المحورية في بناء المجتمع.

البعد الرابع : غياب المجتمع المدني وأنانية القطاع الخاص لتعويض عجز الدولة.

البعد الخامس : افتقاد الإرادة سواء على المستوى الفردي أو مستوى الجماعة أو المجتمع.

علاوة على ذلك تتميز الحياة في مجتمع المخاطر العالمي بسمة "نزع الحواس"، حيث يسلب الإنسان قوته في الحكم وتتحول عدم القدرة على المعرفة إلى جزء لا يمكن التخلص منه من وضعية حالة المعاناة، ويتعين على الأشخاص الذين سلبت حواسهم وحكمهم الخاص، يتعين عليهم استخدام المعرفة والجهل الذين حصلوا عليه في حالة المعاناة التي يعيشون فيها، لكي يستطيعوا الإبقاء على وجودهم البيولوجي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي في صراع مع السلطة المسيطرة(٢٠).

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن أحد أهم إسهامات نظرية مجتمع المخاطر هي الربط ما بين مستوى المعرفة العلمية للمخاطر وتلك المعرفة التي يشكلها الأفراد العاديين عن المخاطر، حيث أن الفهم الحقيقي للمخاطر يتحقق من خلال الربط ما بين هاذين المستويين من المعرفة للمخاطر، المستوى العلمي والمستوى المتحقق لدى أفراد المجتمع العاديين(٢١).

وعليه فإن الأزمات الاجتماعية مثل البطالة البنيوية Structural Unemployment يتم النظر إليها من زاوية المسئولية الفردية التي تعكس الفشل الشخصي، الأمر الذي يؤدي إلى الحاجة إلى تبلور صيغة جديدة للعلاقة بين الفرد والمجتمع، هكذا تبدو الأزمات الاجتماعية وكأنها أزمات فردية لا يتم النظر إليها ضمن إطارها الاجتماعي(٢٢).

علاوة على ذلك فإن أولريش بيك يؤكد أن التطور الراهن في سوق العمل في ظل العولمة قد أزال الحدود بين العمالة والبطالة، حيث ينتقل الأفراد بشكل مستمر من أشكال العمل الدائم إلى العمل المؤقت أو التعاقد، والعودة مرة أخرى، وبالتالي فإن قدرة الأفراد على الاستمرار في عمل دائم لم تعد لها وجود في ظل العولمة الراهنة، الأمر الذي جعل الحياة العملية اليوم تتميز بنوع من "انعدام الأمن الوظيفي"(٢٣).

هكذا يمكن القول أن فكرة "انعدام الأمن الوظيفي" تشكل جزء من آلية عمل مجتمع العولمة الانعكاسية التي ارتبطت بنموذج للعمل يختلف عما كان سائداً في مراحل سابقة من تطور النظام الرأسمالي العالمي، الأمر الذي ترتب معه ظهور أنماط جديدة من البطالة وخاصة بين الشباب.

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن نظرية مجتمع المخاطر تنظر لبطالة من عدة زوايا :

الأولى : النظر إلى العولمة الراهنة باعتبارها المصدر الأساسي للكثير من المخاطر الاجتماعية، حيث تسلك العولمة طريقاً لا توازن فيه حيث يتم تصدير المخاطر إلى بلدان تضعف فيها القدرة على المواجهة وأيضاً تتضاءل القدرة لدى مواطنيها على إدراك ووعي حجم تلك المخاطر.

الثاني : تؤكد نظرية مجتمع المخاطر على أهمية بناء المجتمع القومي، ذلك البناء الذي تعجز قدراته الذاتية عن الاستجابة لحاجات أفراده، الأمر الذي يقلل من القدرات التكيفية لهذا المجتمع وتطلعات أفراده، تلك الحالة التي تنطلق منها العديد من المخاطر الاجتماعية كالبطالة.

الثالث : ترى نظرية مجتمع المخاطرة أن الأفراد يواجهون المخاطر الاجتماعية بوصفها أزمات فردية، وليس ضمن إطارها الاجتماعي، وبالتالي فإن الفرد أصبح في مواجهة مع المجتمع بحثاً على "الأمن الوظيفي".

غير أنه بالرغم من مما طرحته نظرية مجتمع المخاطر من تصورات حول نموذج توزيع المخاطر حول العالم، إلا أن هذه النظرية قد فشلت في الربط ما بين عدم المساواة في المجتمعات الحديثة ومنطق توزيع المخاطر والصراع الذي يمكن أن ينشأ داخل المجتمعات نتيجة هذه المخاطر[٢٤].

٢- مدخل الاستبعاد الاجتماعي :

يعد مفهوم الاستبعاد الاجتماعي من المصطلحات التي دار حولها خلاف، غير أنه يمكن الاستقصاء حول هذا المفهوم من خلال الرجوع إلى ماكس فيبر الذي كان عرف الاستبعاد بوصفه أحد أشكال الانغلاق الاجتماعي، حيث كان يرى أن الانغلاق الاستبعادي بمنزلة المحاولة التي تقوم بها جماعة لتؤمن لنفسها مركزاً متميزاً على حساب جماعة أخرى من خلال عملية إخضاعها[٢٥].

ويبدو أن الاستعمال الحديث لمصطلح "الاستبعاد الاجتماعي" نشأ في فرنسا، حيث جرت العادة على استعماله، في الإشارة أساساً إلى الأفراد الذين تخطاهم النظام البسماركي للضمان الاجتماعي، وكان المستبعدون اجتماعياً هم هؤلاء الذين استبعدتهم الدولة بصورة رسمية[٢٦].

ويستخدم مصطلح الاستبعاد الاجتماعي Social Exclusion غالباً باعتباره محصلة نمط اجتماعي – سياسي سائد في المجتمع تترابط وتتنوع فيه الملامح والأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تعمل على إقصاء وتهميش أفراد وجماعات داخل المجتمع طبقاً لاعتبارات تقررها المنظومة وتعيد إنتاجها بصور مختلفة، حيث يحرم كثير من الأفراد والجماعات في نطاق حياتهم اليومية فرص الوصول والمشاركة في كثير من المرافق العامة(٢٧).

ويعرف الاستبعاد الاجتماعي بأنه حرمان الأفراد من حقوق المواطنة المتساوية على كافة المستويات، كالمشاركة في الإنتاج والاستهلاك، والعمل السياسي، والمشاركة في الحكم والإدارة والتفاعل الاجتماعي، والفرص التي تعزز الوصول إلى الموارد واستخدامها(٢٨).

لذلك فإن موضوع الاستبعاد الاجتماعي، الذي هو نقيض الاندماج أو الاستيعاب، موضوع حيوي وكاشف لطبيعة البنية الاجتماعية في أي مجتمع، فالاستبعاد ليس أمراً شخصياً، ولا راجعاً إلى تدني القدرات الفردية فقط بقدر ما هو حصاد بيئة اجتماعية معينة ورؤى محددة ومؤشر على أداء هذه البنية لوظائفها، وهو ليس موقفاً سياسياً فقط، ولا طبقياً، ولكنه جماع كل ذلك(٢٩).

ويقدم "أنتوني جيدنز" تصنيفاً لأشكال الاستبعاد في المجتمعات المعاصرة إلى شكلين، الأول : الاستبعاد اللاإرادي لأولئك الذين يعيشون في القاع والمعزولين عن التيار الرئيسي للفرص التي يتيحها المجتمع، أما الثاني : فهو الاستبعاد الإرادي، حيث تنسحب الجماعات الثرية من النظم العامة وتعيش هذه الجماعات داخل مجتمعات محاطة بالأسوار بمعزل عن بقية أفراد المجتمع، وتنسحب من نظم الصحة العامة والتعليم العام والخدمات الأخرى المتاحة بالمجتمع الكبير(٣٠).

ويميل الأمريكيون إلى استعمال مصطلحات أخرى غير مصطلح الاستبعاد الاجتماعي، ومنها مصطلح "التجويت" (أي الانعزال في أحياء مغلقة أو شبه مغلقة : الجيتو)، و"التهميش" و"الطبقة الدنيا"، ولكن هذه المفاهيم ليست متباعدة في معانيها(٣١).

غير أن البعض يفرق بين التهميش والاستبعاد مشيراً إلى أن التهميش هو مفهوم أوسع من الاستبعاد، فالتهميش يشير إلى أولئك الأفراد أو الجماعات الذين يعيشون في فضاءات معينة وفي ظل ظروف تاريخية محددة، غير القادرين على التكيف مع البيئة الثقافية – الاجتماعية والبيئة الطبيعية على حد سواء، ويدخلون ضمن الهامشية الاجتماعية لأنهم مستبعدين عمداً عن معظم النواحي الاجتماعي والاقتصادية والسياسية وأيضاً العمرانية وبذلك فإنهم يشكلون كما بشرياً مهملاً في منطقة ما(٣٢).

وفي هذا الإطار يتم النظر إلى الهامشية كظاهرة تبدو كأنها منفصلة عن التركيب الاقتصادي – الاجتماعي القائم، والهامشين باعتبارهم فئات اجتماعية ضحية لظروف اجتماعية – اقتصادية ليس لهم دخل في صنعها[٣٣].

وبذلك فإن عملية التهميش يمكن النظر إليها من زاوية اعتبارها إحدى العمليات الرئيسية لأي نظام اجتماعي طبقي، فالقوى الاجتماعية صاحبة المصالح الرئيسية والنفوذ داخل النظام، تمارس وظيفتي الجذب والطرد باستمرار للحفاظ على تلك المصالح وهذا النفوذ[٣٤].

معنى ذلك أن التهميش عملية عمدية يقوم بها فرد أو جماعة بهدف محاصرة فئة اجتماعية لكي تمتثل لنمط من أنماط الاستغلال والتفاوت، وهو عملية مستمرة تجلب إليها أجيالاً جديدة، وتسهم بذلك في إعادة الإنتاج الاجتماعي، يشعر أفرادها بالاغتراب وعدم القدرة على المقاومة، مستغرقين في مشكلات يومية تستنزف كل جهودهم وقواهم[٣٥].

من هنا يتم النظر إلى الفئة الهامشية باعتبارها فئة تقع خارج نطاق النظام المهني ينقصهم التدريب والمهارة العالية، يعانون من البطالة السافرة والبطالة المقنعة، كما أنهم خارج نطاق قوة العمل الفعلية[٣٦].

على هذا الأساس يمكن النظر إلى الفئات الهامشية باعتبارها تشكل شرائح مختلفة تعيش في قاع المدينة وتنتشر في أماكن متعددة، لها علاقاتها ولغتها ونمطها المعرفي والقيمي، تضم خليط من العناصر الرثة المعدمة كلياً والمحرومين والفقراء وممتهني الأنشطة غير الرسمية والمستخدمين ذوي الأجور المنخفضة والعاطلين عن العمل والمتسولين، ساكني الأحياء المتخلفة، الأحداث والمتشردين، وكل من يلتقط رزقه من قلب علاقات الشارع القذرة[٣٧].

معنى ذلك أن طبيعة الأحياء السكنية تسهم في عمليات الاستبعاد الاجتماعي لساكنيها من ثلاث جوانب[٣٨].

الأول : تتسم الأحياء السكنية ببعض الخصائص الجوهرية الراسخة التي يصعب تغييرها، ومن هذه الخصائص موقع الحي، البنية التحتية للنقل والإسكان، المقومات الاقتصادية، تلك الخصائص التي تؤثر على الأفراد من سكانها بشكل مباشر من خلال تقليل الفرص أو زيادة التحديات.

الثاني : تجري عملية تصنيف للسكان يتم من خلالها تركز الأفراد الأكثر حرماناً في أسوأ الأحياء السكنية حالاً.

الثالث : تكتسب الأحياء السكنية سمات جديدة تعكس تركز الحرمان ومن هذه السمات : سمعة المنطقة وبيئتها، الخدمات والمرافق، مستويات الجريمة والاضطرابات، بعض جوانب الحياة الاجتماعية مثل التفاعل الاجتماعي ودرجات ثقة السكان في الحي.

وما أن يصبح أحد الأحياء السكنية "الملاذ الأخير" حتى نجده يجتذب نوعين من البشر المحرومين[٣٩]:

- الأسر التي تعاني مشكلات : وهي الأسر التي تعاني الحرمان الاجتماعي والاقتصادي، هؤلاء تقل احتمالات مشاركتهم في شبكات العلاقات الاجتماعية المحلية التي تعمل على بناء مصادر قوة للمجتمع المحلي، كما تقل أيضاً درجة مشاركتهم في مجموعة المعايير والقواعد التي يتبناها غالبية السكان، ولكن سلوكهم ليس بالضرورة عامل خلق مشكلات للآخرين.
- الأسر التي تسبب مشكلات : وهي تلك الأسر التي يخلق سلوكها مشكلات للآخرين، إما لما تقوم به من أفعال عمداً (كارتكاب جريمة بحق الجيران) أو بسبب أفعال غير عمدية (كإحداث الضوضاء أو ترويع الآخرين).

ومن هنا يمكن القول أن ثمة أربع حدود فاصلة بين المهمش وغير المهمش، الأول، حد فاصل جغرافي مكاني، الثاني، معياري إذ قرر المجتمع معايير معينة فإن كل من لا يطبقها يوصفون بأن ممارساتهم غير عادية، الحد الثالث، الأصل الديني أو القبلي أو الأثنى أو المكاني، أما الحد الرابع، الأساس الاقتصادي – الاجتماعي – حيث يرتبط هذا الحد بقدرة الأفراد والجماعات على الوصول إلى الموارد الاقتصادية، وهنا تظهر فئة كل من لا يصلون إلى الموارد (التعليم، الصحة، السكن، العمل، ... الخ)[٤٠].

وهكذا يتضح أن الفئات الهامشية ترتبط بالفقر والحرمان المادي، وتقيم في المناطق المتخلفة ومدن الصفيح والأكواخ وأحياء واضعي اليد ذات المستوى السكني المنخفض، والتي تقوم في الغالب دون وجود حقوق ملكية واضحة، تلك المناطق التي بها أعداد كبيرة من الناس، برغم أنها مناطق ضيقة المساحة غير ملائمة للحياة والسكن بها، كما ترمز عادة إلى غياب العدل الاجتماعي وعدم المساواة وعدم المسئولية الجمعية وعدم التكافؤ الاجتماعي بين المواطنين[٤١].

من هنا يمكن القول أن مدخل الاستبعاد الاجتماعي قد عالج بشكل كبير آليات التهميش داخل المجتمعات والتي تشكل مصدراً أساسياً في إنتاج وإعادة إنتاج المخاطر

الاجتماعية، هذا بالإضافة إلى أن ذلك المدخل النظري قد قدم تصوراً واضحاً على الخصائص الجوهرية التي تميز العيش في مجتمع المخاطر وهي المجتمعات العشوائية التي يفرز العيش فيها العديد من المخاطر الاجتماعية.

انطلاقاً من هذين المدخلين، تحدد الدراسة الراهنة لنفسها عدد من القضايا النظرية باعتباره إطاراً نظرياً لها :

١- تمثل بطالة الشباب في المجتمع المصري بشكل عام وبطالة الشباب في المناطق العشوائية بشكل خاص أحد المخاطر الاجتماعية التي تعكس حالة الاستقطاب الاجتماعي في مجتمع المخاطر المصطنعة.

٢- تعالج نظرية مجتمع المخاطر ممارسة السلوك الانحرافي والانخراط في الجريمة من جانب شباب المناطق العشوائية باعتباره نموذج للمخاطر الاجتماعية التي تفرزها مشكلة البطالة التي يعاني منها هؤلاء الشباب.

٣- أوضحت نظرية مجتمع المخاطر ما يمكن تسميته "بفردانية المخاطر" التي تعني أن طرق مواجهة المخاطر الاجتماعية بشكل عام والبطالة بشكل خاص هي مسئولية فردية يتولى الفرد البحث عن أساليبه الخاصة في مواجهة ما يتعرض له من مخاطر، وبالتالي فإن مشكلة بطالة الشباب وما تفرزه من مخاطر اجتماعية هي مسئولية فردية وليس مسئولية مجتمعية.

٤- أكدت نظرية مجتمع المخاطر على الدور الذي تلعبه طرق الحماية الاجتماعية التي تقرها الدولة، من أجل إخفاء المخاطر الاجتماعية التي يواجهها الأفراد.

٥- أكد مدخل الاستبعاد الاجتماعي على أهمية التركيب الاجتماعي – الاقتصادي للمجتمع وما يفرضه على فئات من المجتمع – وخاصة الشباب – من عمليات للتهميش.

٦- حدد مدخل الاستبعاد الاجتماعي مجموعة من الخصائص للأشخاص المهمشين منها أنهم أشخاص تنقصهم المهارة والتدريب ويعانون البطالة.

٧- تمثل المناطق التي تعاني الحرمان الاقتصادي وتردي الأوضاع الاجتماعية وتدني المستوى المعماري والخدمي، تمثل هذه المناطق أماكن للتهميش والاستبعاد يتجمع داخلها

الفئات والجماعات التي تعاني التهميش، وبالتالي فإن هذه المناطق تمثل سياقاً اجتماعياً ملائماً لإنتاج وإعادة إنتاج العديد من المخاطر الاجتماعية.

سادساً: الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت البطالة باعتبارها مشكلة اجتماعية حيث استعرضت هذه الدراسات مشكلة البطالة في علاقتها بعدة متغيرات سواء كانت متغيرات اقتصادية مثل الأجور والاستثمار الأجنبي، أو في علاقتها بمتغيرات اجتماعية كالعلاقة بين البطالة وممارسة السلوك الانحرافي، كما أن هنا دراسات استعرضت علاقة البطالة بالجوانب الأمنية وانتشار الفكر المتطرف والسلوك الإرهابي وخاصة في المناطق العشوائية، كما ركزت بعض الدراسات السابقة على نموذج إدارة المخاطر الاجتماعية من خلال تبني بعض برامج الحماية الاجتماعية أو أساليب لمواجهة نماذج من هذه المخاطر.

وفيما يلي عرض للدراسات السابقة التي يمكن للدراسة الحالية الاستفادة منها وبيان الفجوة المعرفية التي يمكن أن تساهم هذه الدراسة في تغطيتها.

١. وليد رشاد زكي، مواقع التواصل الاجتماعي وإنترنت الأشياء ... المخاطر وسبل المواجهة (٢٠٢٠)[٤٢]:

حددت الدراسة الراهنة هدفها الرئيسي في التعرف على المخاطر المترتبة على زيادة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، ولتحقيق هذا الهدف انطلقت هذه الدراسة من تساؤل رئيسي مفاده : ما المخاطر المترتبة على تنامي استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، وكيف يمكن مواجهة هذه المخاطر والتهديدات؟

ولقد حددت الدراسة انتماءها المعرفي باعتبارها تنتمي إلى قائمة الدراسات الوصفية (النظرية) التي تحاول الاستفادة من الدراسات التي أجريت والنظريات المطروحة لخدمة موضوع الدراسة.

وقد تم الاعتماد في الإطار النظري على مجموعة من النظريات الصغرى التي تخدم الدراسة الحالية وتجيب عن تساؤلاتها، وتم التركيز على مقاربتين أساسيتين الأولى مقاربات فهم المخاطر وفيها تم الاعتماد على نظريتين هما : نظرية مجتمع المخاطر لأورليش بيك، ونظرية الأنشطة الروتينية لفيلسون وكوهن Cohen, Felson، أما المقاربة الثانية فهي مقاربات

مواجهة المخاطر حيث تم الاعتماد على نظرية الاتصال العقلاني لدالبرج Incoln Dahlberg.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن مواقع التواصل الاجتماعي تسببت في العديد من المخاطر للبشرية تنوعت ما بين المخاطر الشخصية والاجتماعية والسياسية، والاقتصادية، والأمنية. كما بينت الدراسة في نتائجها المنافع التي تولدت عن مواقع التواصل الاجتماعي حيث قدمت العديد من التسهيلات للبشرية برزت في مجالات حياتية عديدة، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن مواجهة المخاطر الناتجة عن مواقع التواصل الاجتماعي يجب أن تستند إلى جناحين أولهما الواقعي والثاني الشبكي، كما أكدت هذه الدراسة على ضرورة تطوير تكنولوجيا الأمن عبر الذكاء الاصطناعي على المستوى التقني من خلال صناعة برامج للحماية لكي تقي البشرية مخاطر للانترنت بشكل عام، وإنترنت الأشياء بشكل خاص.

٢. حازم حسانين (٢٠١٨) استهداف الأجور كآلية لزيادة إنتاجية العمل والحد من البطالة في مصر(٤٣):

هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس العلاقة بين الأجور وإنتاجية العمل والبطالة في مصر خلال الفترة (١٩٧٤ – ٢٠١٥)، وذلك باستخدام المنهج التحليلي والمنهج القياسي. وتوصلت الدراسة من خلال اختبارات التكامل المشترك باستخدام منهج الحدودARDL ، إلى أنه لا توجد علاقة توازنيه طويلة الأجل بين نمو الأجور ونمو إنتاجية العمل ومعدل البطالة، مما يعني أن التغيرات في الأجور مستقلة عن التغيرات في إنتاجية العمل. كما أن البطالة ليس لها تأثير في كل من الأجور وإنتاجية العمل. كما أن معدل البطالة لا يؤثر على كل من معدل نمو الأجر الحقيقي ومعدل نمو إنتاجية العمل. وإلى جانب ما تقدم فقد ذهبت الدراسة إلى تبني منظور يؤكد على "استهداف الأجور كأحد المحاور الأساسية لقيادة النمو الاقتصادي في مصر"، بدءاً بعرض المتطلبات اللازمة للتحول نحو هذه السياسة، وأهمها (تطوير البنية التحتية، وجود مؤسسات قوية وفاعلة في سوق العمل، إعادة تخصيص وتوزيع الموارد نحو القطاعات الحقيقية، توحيد أسواق العمل، مراجعة السياسة الضريبية والاهتمام بالحماية الاجتماعية.

٣. إيناس فهمي حسين عبد الله (٢٠١٨) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل في مصر(٤٤):

تهدف الدراسة إلى قياس تأثير صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل على مؤشرات سوق العمل الرئيسية متمثلة في نسبة التشغيل الإجمالي، ومعدل نمو إنتاجية العمل على مستوى الاقتصاد ككل، ومعدل بطالة الإناث؛ في الأجلين القصير والطويل في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٨٠ – ٢٠١٥). وقد اعتمدت الدراسة على منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة.ARDL وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي وموجب لصافي تدفقات FDIعلى نسبة التشغيل في الأجلين القصير والطويل؛ إلا أن ذلك الأثر ضئيل كما يتضح من قيمة المعاملات؛ حيث زيادة نسبة صافي FDI بمقدار ١% يؤدي إلى زيادة نسبة التشغيل بمقدار (٠,٠٦) في الأجل القصير وبمقدار (٠,٣٢) في الأجل الطويل وهو ما يتفق مع طبيعة تدفقات FDI إلى مصر ومع مرونة التشغيل المتوسطة أو المنخفضة للقطاعات الأكثر جذبا لتلك التدفقات في مصر. كما توصلت الدراسة إلي الأثر البسيط على معدل نمو إنتاجية العمل في الأجلين القصير والطويل، كما جاءت النتائج تدل على التأثير غير الواضح على معدل بطالة الإناث سواء في الأجل القصير أو الطويل.

٤. فيصل حمد المناور وآخرون (٢٠١٨) واقع المخاطر الاجتماعية فى الدول العربية[٤٥]:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أوضاع المصادر الاجتماعية في الدول العربية، والكشف عن أهم التداعيات المترتبة عليها، وقد قسمت إلى قسمين يسبقهما مقدمة ويليهما خاتمة؛ ناقش القسم الأول السياق النظري لمفهوم المخاطر الاجتماعية، من خلال التركيز على الاعتبارات التي تحدد أهمية تناول المخاطر الاجتماعية، وتفسير مفهوم المخاطر الاجتماعية وأبعاده. وتناول القسم الثاني من الدراسة السياق التطبيقي للمخاطر الاجتماعية، من خلال التركيز على أهم المخاطر الاجتماعية البارزة في الدول العربية. توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج، كان أهمها أن المخاطر الاجتماعية التي تعاني منها الدول العربية "كتفشي ظاهرة الفقر، وارتفاع معدلات البطالة، وانتشار العشوائيات، واختلالات واضحة في البناء الأسري. وغيرها" وضعف أداء شبكات الأمان الاجتماعي في تلك الدول، وأيضاً ضعف الأداء المؤسسي، وضعف البنية التشريعية/ القانونية، التي حالت دون تنفيذ سياسات تنموية فعالة تقي تلك المجتمعات.

٥. مصطفى محمد حسين (٢٠١٧) مشكلة البطالة وآليات العلاج: دراسة مقارنة بين حالتي العراق وماليزيا[٤٦]:

يتمثل هدف الدراسة في تشخيص مشكلة البطالة في العراق في الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٤) وتحليل أسبابها، ورصد النتائج المترتبة على تفاقم تلك المشكلة، كما هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين معدلات البطالة، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والتكوين الرأسمالي، وعدد السكان في كل من الاقتصاد الماليزي والاقتصاد العراقي. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف استخدمت الدراسة المنهج التحليلي لمعرفة الآليات التي أتبعت في معالجة مشكلة البطالة في ماليزيا، ومحاولة الاسترشاد بها من قبل العراق لمعالجة هذه المشكلة التي يعاني منها والتعرف إلى ملامح الاقتصاد العراقي وقد توصلت الدراسة إلى ظهور علاقة واضحة بين معدلات البطالة ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان في الاقتصاد العراقي، ولا توجد علاقة في الاقتصاد الماليزي، وأيضاً وجود علاقة بين معدلات البطالة والتكوين الرأسمالي في الاقتصاد العراقي والماليزي. كما بينت الدراسة أن العلاقة بين معدلات البطالة ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي علاقة طردية في الاقتصاد العراقي، حيث أن الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو بسبب زيادة الإيرادات النفطية التي تعتمد عليها الموازنة العامة بشكل كبير، وليس ناتج عن تحسن في الجهاز الإنتاجي، كذلك فإن العلاقة بين معدلات البطالة وعدد السكان فهي أيضاً علاقة طردية.

٦. مجدي محمد جمعة (٢٠١٥) تأثير البطالة على الأمن في مصر... المشكلة وآليات المواجهة[٤٧]:

هدفت الدراسة إلى تحليل ظاهرة البطالة في الخمسين سنة الماضية، من حيث توزيعها الإقليمي وتطوره عبر الفترة من ١٩٦٤ – ٢٠١٤، مع التركيز على أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور مناطق تعانى مشكلة بطالة متزايدة، خاصة أن انتشار البطالة بمنطقة ما عادة ما يقترن بسعي القادرين فيها على العمل إلى الانتقال إلى مناطق أخرى تقدم فرص أفضل للعمل.

وقد أكدت الدراسة إلى وجود علاقة وطيدة بين انتشار البطالة والمناطق العشوائية، وبين التطرف والإرهاب. كما توصلت أيضاً الدراسة إلى تأثير البطالة في مصر على زيادة العمليات الإرهابية. و أن المناطق العشوائية تشكل مصدر الخطورة لتهديد الأمن القومي، لأنها من أهم مراكز تجمع أصحاب الفكر المتطرف وخاصة أن قاطنيها يعيشون حياة اجتماعية متدنية ويسهل التأثير عليهم.

٧. مجيدة محمد الناجم (٢٠١٤) إدارة المخاطر الاجتماعية كنموذج حديث في سياسات الرعاية الاجتماعية[٤٨]:

يحاول البحث الوقوف على ما معنى نموذج إدارة المخاطر الاجتماعية .من حيث تحديد ماهية المفاهيم الأساسية في هذا النموذج ومكوناته وآليات تطبيقه ودمجه في رسم وتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية، وقد ظهر هذا المفهوم في نهاية التسعينات من القرن العشرين بعد تبنيه من قبل البنك الدولي، وذلك على اعتباره نموذج يمكن عن طريق تطبيقه التقليل من آثار المخاطر المترتبة على الأزمات والكوارث المختلفة، التي قد تعيق تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية، وتؤدي لزيادة حاجة فئات من المجتمع للمساعدات.

وخلال العشر سنوات الماضية تطور المفهوم ليكون نموذج له استراتيجيات وخطوات. كما أن هناك بحوث وتجارب حول هذا المفهوم لدمجه في بعض سياسات الرعاية الاجتماعية عن طريق شبكات الأمان الاجتماعي في بعض الدول النامية.

ونظراً لأهمية هذا الموضوع وندرة الكتابات العربية حوله فإن الباحثة سعت من خلال هذه المقالة العلمية تقديم تعريف بهذا النموذج وأهم خطواته واستراتيجياته، ليكون بداية لمقالات ودراسات مستقبلية حول هذا الموضوع، ذلك من أجل الوصول إلى التطبيق الأمثل له كنموذج في رسم وتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية في الدول العربية.

٨. حسن عطا الرضيع (٢٠١٤) الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة في الأراضي الفلسطينية[٤٩]

تناولت تلك الدراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة في الأراضي الفلسطينية (قطاع غزة والضفة الغربية) بدون مدينة القدس العربية للفترة الزمنية من (١٩٩٤-٢٠١٣)، وحاولت الدراسة التطرق لمفهوم البطالة وأنواعها وأسبابها وللنظريات الاقتصادية المفسرة لها، واستمدت الدراسة أهميتها من خلال مواكبتها للواقع الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني، حيث مثلت البطالة المشكلة الأكثر تأثيراً وجدلاً عند متخذي القرار الاقتصادي الفلسطيني، هدفت الدراسة إلى التعرف لواقع الاقتصاد الفلسطيني وتطور معدلات البطالة منذ إنشاء السلطة الفلسطينية، وكذلك التعرف إلى بعض التجارب العالمية الناجحة في مكافحة البطالة كالتجربة الماليزية والبرازيلية وتجربة بنجلادش وغيرها، واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي والقياسي معتمداً على مصادر البيانات الرسمية ، وفسر النموذج أهم المتغيرات المؤثرة على البطالة في

الأراضي الفلسطينية من خلال "نموذج انحدار متعدد"، وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من مشكلة متأصلة في بنيته وهي البطالة، وأن "قانون أوكيون" لا يتلاءم مع طبيعة الاقتصاد الفلسطيني، وأن السلطة الفلسطينية ما زالت تعتمد وإلى حد كبير على المساعدات الخارجية وعلى الضرائب وخصوصا ضريبة القيمة المضافة ورسخ ذلك تبعية الاقتصاد الفلسطيني وهشاشته، كما أن النمو في الناتج المحلي لم ينعكس على أرض الواقع ولم يحدث تحسن ملموس في مستويات المعيشة بسبب عدم قدرة النمو الاقتصادي تقليل معدلات البطالة.

وأوصت الدراسة بضرورة تأسيس اقتصاد منتج يقوم على تعظيم الموارد الذاتية المتاحة والممكنة من أجل إقامة اقتصاد يستطيع معالجة الخلل القائم في الميزان التجاري ويعزز إمكانات الاقتصاد المجتمعي لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة التي يمكن لها مواجهة ظاهرة الفقر والبطالة.

٩. مؤيد منفي محمد الدليمي، (٢٠١٠) المخاطر الاجتماعية للبطالة في المجتمع العراقي(٥٠):

تشكل البطالة مشكلة حقيقية في المجتمع العراقي في الوقت الحاضر وخاصة بين شريحة الشباب، تلك الشريحة التي تكون في حاجة ضرورية للعمل من أجل تحقيق ذاتها من جهة وتحقيق معدلات مهمة في سلم إشباع حاجات أفرادها المتزايدة.

كما أن هذه الظاهرة تعني تعطيل وإخراج قدرات عالية من الشباب من عملية التطور التنموي، وإبعادها أيضاً عن المساهمة في بناء المجتمع وبالتالي تورطها في أعمال العنف والانحراف السلوكي وغيرها من المشكلات الاجتماعية.

وعلى هذا الأساس تمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في فهم تأثير البطالة على المجتمع العراقي في الوقت الحاضر والآثار التي تتركها على الأسرة والشباب بشكل أساسي.

ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت منهجية الدراسة على المنهج الوصفي في تنفيذ إجراءاته وللتعرف على الآثار السلبية التي تتركها البطالة على المجتمع العراقي وخاصة الانحرافات السلوكية والعنف والسرقة.

وقد استند الباحث في دراسته لمفهوم للبطالة باعتبارها عدم قدرة الأفراد في الحصول على فرصة عمل مناسبة في ظل توفر القدرات والمؤهلات الملائمة لهذه الفرصة.

كما اعتمدت الدراسة أيضاً على مفهوم السياسة الاجتماعية باعتبارها سياسة الدولة في تنظيم وإدارة الخدمات الاجتماعية التي تقدمها لأبنائها.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها :

- تمثل البطالة مشكلة حقيقية متزايدة في المجتمع العراقي وخاصة بين الشباب.
- أفرزت البطالة عدد من المخاطر الاجتماعية كالفقر والتهميش في المجتمع العراقي، كما أضافت أيضاً فئات وشرائح جديدة إلى الفقراء والمهمشين.
- أدت البطالة إلى العديد من الانحرافات السلوكية وانتشار الجريمة بين أوساط الشباب.
- تركت البطالة آثار وضغوط نفسية واضحة بين الشباب وخاصة حالات الانعزال والاغتراب.
- أدت البطالة أيضاً إلى هجرة أعداد كبيرة من الشباب ما نتج عنه اختلال التوازن السكاني بين الذكور والإناث.
- كما أدت البطالة أيضاً إلى انتشار ظاهرة الطلاق داخل الأسرة العراقية.

وقد أوصت الدراسة ضرورة إجراء دراسات علمية عن أسباب البطالة وتداعياتها في المجتمع العراقي، وضرورة تضافر جهود منظمات المجتمع المدني في طرح المشاريع الإنسانية الإنتاجية للحد من أثار البطالة وأيضاً قيام الدولة بالتخطيط لأجراء تنمية اقتصادية واجتماعية سريعة وبناء مرتكزات البنية التحتية الذي من شأنه استيعاب أعداد كبيرة من الشباب في تنفيذ مشاريع التنمية تلك.

١٠. Barbara Lucini, 2013, Social Capital and Sociological Resilience in Megacities Context[٥١]:

تمثل هذه الدراسة أحد الدراسات التي تبحث في أهمية ودور رأس المال البشري في تحقيق ودعم التماسك والتكيف الاجتماعي للأفراد وخاصة داخل المدن الكبيرة (Megacities).

وبناءً عليه تمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في تحليل وفهم عمليات التكيف لدى الأفراد والجماعات الذين يعيشون في المدن الكبيرة ويواجهون العديد من الكوارث والمخاطر، من منظور رأس المال البشري.

ومن هذا المنطلق انطلقت هذه الدراسة في إطارها النظري من مفهومين أساسيين الأول تمثل في مفهوم رأس المال البشري والأخر مفهوم الهشاشة الاجتماعية.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها : الدور الهام والإيجابي الذي يمارسه التماسك الاجتماعي داخل هذه المدن الكبيرة في تعزيز العلاقات الاجتماعية في مواجهة كل المخاطر والكوارث التي يواجهها الأفراد داخل هذه المدن سواء من خلال توفير الدعم النفسي والفيزيقي للأفراد في مواجهة هذه المخاطر أو من خلال التحذير والاستعداد لهذه الكوارث، بما يساعد في استعادة هؤلاء الأفراد المعرضون للمخاطر في العودة إلى ممارسة حياتهم وتعزيز عمليات التكيف الاجتماعي لديهم.

١١. سليم عقون (٢٠١٠) بعنوان "قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة: دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر"[٥٢]:

تناولت تلك الدراسة مشكلة البطالة في الجزائر وقياس أكثر المتغيرات الاقتصادية المؤثرة فيها كالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، عدد السكان، إجمالي النفقات، واستمدت الدراسة أهميتها من كونها تعطي فكرة شاملة لأهم المشاكل الاجتماعية المترتبة على البطالة، ومدى سعي الحكومة الجزائرية لعلاجها.

وهدفت تلك الدراسة إلى محاولة تحليل واقع البطالة في الجزائر والتعرف على أثر الإصلاحات الاقتصادية في مستوى التشغيل، كذلك إبراز أهمية الأدوات البحثية القياسية المستخدمة في تفسير ظاهرة البطالة من خلال إتباع الباحث نموذج السلاسل الزمنية للفترة ١٩٨٥-٢٠٠٧.

وتوصلت الدراسة إلى أن إتباع الجزائر لسياسات الإصلاح والتكييف الاقتصادي لم يرافقه تحسن في معدلات البطالة التي ارتفعت في السنوات الأخيرة بعد تطبيق هذه السياسات، وعدم وجود علاقة واضحة بين معدل البطالة والتضخم في الجزائر في الأمد الطويل، كما أن ارتفاع أسعار البترول في تلك الفترة ساعد على تقليل معدلات البطالة وتقليل المخاطر الاجتماعية الناتجة عنها.

١٢. Papps, K. and Winkemann, J., 2007, Unemployment and Crime : New Evidence for on old Question[٥٣]:

استهدفت دراسة بابس وونكلمان Papps and Winkemann اختبار العلاقة السببية بين البطالة والجريمة في هولندا، بواسطة تطبيق نماذج الآثار الثابتة والعشوائية ، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الإقليمية خلال الفترة من عام (١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٥) وخلصت الدراسة إلى وجود أثر ضئيل للبطالة على إجمالي الجرائم ، وبعض أنواع جرائم الاعتداء على الممتلكات.

١٣. **Donis, Fouger, 2006, Youth Unemployment and Crime in France, Discussion Paper No, 5600, Centre of Pepinsky Harold, Crime Control Strategies, Oxford Univ. Press, N,Y.**[٥٤]:

هدفت دراسة دونيس (Donis, 2006) لدراسة تأثير البطالة على جرائم الاعتداء على الممتلكات، وعلى جرائم العنف التى تم التبليغ عنها لدى الشرطة في فرنسا خلال الفترة (1990-2000) وقد اختبر Donis فرضية بيكر (Beker,1968) بأن الميل نحو ارتكاب الجريمة يعتمد على مقارنة التكاليف والمنافع المتوقعة من العمل المشروع وغير المشروع، وقد استخدم بيانات على المستوى الجزئى والكلى، وجاءت نتائج الدراسة المقطعية دالة على وجود علاقة طردية بين البطالة والجريمة بين الشباب.

١٤. **تركي بن محمد العطيان (٢٠٠٦) البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي: دراسة نظرية على المجتمع السعودي**[٥٥]:

هدفت الدراسة الحالية التعرف على الأبعاد النفسية للبطالة ودورها في تغذية السلوك الإجرامي والمنحرف بطريقة مباشرة وغير مباشرة ضمن إطار نفسي، واجتماعي، واقتصادي.

وفي ضوء هذا الهدف طرحت الدراسة عدة تساؤلات حول : ما هي الأبعاد المحتملة النفسية والاجتماعية لظاهرة البطالة وعلاقتها بالجريمة في ضوء بعض النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي؟ كما طرحت الدراسة أيضاً عدة تساؤلات حول الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية لظاهرة البطالة على السلوك الإجرامي؟

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي النظري الاستنتاجي، الذي يتطلب تحليلاً كيفياً وليس كمياً كقاعدة أساسية للبحث في سيكولوجية البطالة.

وقد تركز المجال البشري للدراسة على الفئة العاطلة من الجنسيين (ذكور – إناث) وركز على الفئة العمرية بين (١٨-٤٥).

وقد خلصت هذه الدراسة في نتائجها إلى أن إحساس الفرد بالعزلة وعدم الشعور بالأمن بسبب عدم تلبية حاجاته الجسمية والنفسية الأساسية وشعوره بالفراغ، كل هذا قد يجعل الفرد سريع القابلية والتأثر برفاق السوء. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن البطالة قد أثرت على نفسية الفرد بسبب طول فترة البطالة الأمر الذي يدفع بالأفراد إلى تعلم سلوكيات وعادات سيئة تعكس ظروفه المادية السيئة، كما أشارت نتائج الدراسة أيضاً إلى عدم وجود الترابط والتكافل الاجتماعي داخل الأسرة أو الحي، وفي ظل ظروف اقتصادية سيئة قد يدفع البعض لعدم الشعور بالولاء والانتماء الاجتماعي للأسرة والمجتمع.

١٥. Divid Pick and Kandy Dayoram, 2006, Globalization, Reflexive Modernisation and Development : The Case of India[٥٦]:

تسعى الدراسة الراهنة نحو استخدام الأفكار النظرية التي قدمتها نظرية التحديث الانعكاسية في دراسة آثار العولمة على سياسات التنمية والمسارات الاقتصادية للمجتمع الهندي.

وقد تبنت هذه الدراسة إطاراً مفاهيمياً يضم مفهوم التحديث المنعكس والعولمة. كما اعتمدت على التحليل النظري الذي قدمه كلاً من (Beck, 1998)، (Clark, 1998)، (Dannreuther, 2000).

وقد خلصت الدراسة الراهنة إلى عدة نتائج أبرزها غموض وتناقض مسارات التنمية التي تبنتها الهند، حيث يحاول المجتمع الهندي الاعتماد على الهياكل والتكنولوجيا الرأسمالية وفق النمط الغربي الرأسمالي وعن طريق تبني سياسات التكيف الهيكلي من أجل دعم وتعزيز الرفاه الاجتماعي للهند، في حين أن هذه التوجهات التنموية قد أفرزت الكثير من المخاطر في المجتمع الهندي، الأمر الذي يشير إلى أن التنمية القائمة على رأسمالية السوق الحر والنموذج الغربي للعولمة ليس هو بالضرورة الطريق الأنسب نحو التنمية المستدامة.

تعقيب على الدراسات السابقة:

١- تشير الدراسات السابقة إلى انحصارها في الفترة الزمنية الواقعة ما بين عام ٢٠٠٦ – ٢٠٢٠ كما أوضحت الدراسات السابقة تعدد مجالها الجغرافي ما بين دراسات تمت على المستوى المحلي والعربي والدولي.

٢- لقد تنوعت متغيرات هذه الدراسات، حيث ركز بعضها على تناول نموذج المخاطر الاجتماعية من خلال معالجة نظرية المخاطر لبعض الظواهر الاجتماعية (وليد رشاد زكي ٢٠٢٠)، في حين ركزت بعض الدراسات على المخاطر الاجتماعية لمشكلة البطالة وانتشار عدد من السلوكيات الانحرافية والجريمة في المجتمع (مؤيد منفي، تركي بن محمد، ٢٠٠٦) في حين ركزت دراسات أخرى على دور رأس المال البشري في مواجهة المخاطر (Barbara Lucini, 2013).

٣- اهتمت أيضاً بعض الدراسات السابقة بتناول مشكلة البطالة باعتبارها تشكل أحد المخاطر الاجتماعية، حيث تنوعت اهتمامات الباحثين في هذا المجال فمنهم من ركز على تحليل أسبابها وطرق معالجتها (مصطفى محمد حسين ٢٠١٧، سليم عقون ٢٠١٠)، في حين اهتمت دراسات أخرى بدراسة علاقة البطالة ببعض الظواهر الاجتماعية الأخرى (تركي بن محمد العطيان ٢٠٠٦، مجدي محمد جمعة، ٢٠١٥).

٤- كما اعتمدت غالبية الدراسات على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام منهج المسح الاجتماعي. وتم الاعتماد في جمع البيانات على الاستبيان، ونموذج السلاسل الزمنية، ومصادر البيانات الرسمية.

٥- بالرغم من اهتمام الدراسات السابقة بفهم مشكلة البطالة كأحد المخاطر الاجتماعية في سياقات مجتمعية مختلفة، إلا أن فهم هذه المشكلة في سياق المناطق العشوائية يمثل إضافة جديدة يمكن أن تساعد في معرفة كيف يمارس سياق المعاناة في المناطق العشوائية في تعميق حالة المخاطرة بالنسبة لمشكلة البطالة في هذه المجتمعات.

٦- حاولت الدراسة الراهنة النظر لمشكلة البطالة من زاوية نموذج المخاطر الاجتماعية باعتبار أن هذا النموذج لم يكن مطروحاً فيما سبق من معالجات لمشكلة البطالة وخاصة بطالة الشباب في المناطق العشوائية بالإضافة لمدخل التهميش الذي يساعد في فهم آليات التهميش التي يواجهها الشباب في المناطق العشوائية.

٧- حاولت الدراسة الراهنة اختبار نتائجها بالمقارنة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة حتى يمكن اختبار قدرة نموذج المخاطر الاجتماعية في تقديم رؤية جديدة لمشكلة البطالة لدى شباب المناطق العشوائية.

سابعاً: مفاهيم الدراسة:

١- مفهوم المخاطر الاجتماعية :

ظهر نموذج إدارة المخاطرة الاجتماعية كنموذج حديث يتم تطبيقه خلال مجموعة من البرامج المتضمنة في سياسات الرعاية الاجتماعية، وخاصة من جانب بلدان العالم الثالث، على اعتبار أن هذه البلدان هي الأكثر عرضة للأزمات وتعاني القصور في شبكات الأمان الاجتماعي.(٥٧)

وبرغم أهمية نموذج إدارة المخاطر الاجتماعية كمدخل في فهم طبيعة السياسات الاجتماعية لأي مجتمع، إلا أنه يجب التفريق بين مفهوم الخطر Hazard وجمعه مخاطر، ومفهوم المخاطرة Risk وجمعها مخاطرات، وكذلك مفهوم الأزمة Crisis، حيث يشير مفهوم الخطر إلى صور من التهديد أو الخلل المحتمل بسبب ظروف أو أفعال معينة، أما المخاطرة فإنها تشير إلى احتمال أن يتعرض الإنسان للضرر أو الشر إذا تعرض للخطر، وتحسب المخاطرة في ضوء تحديد الخطر وحجمه ونطاق تأثيره وتحليل حجم المخاطرة التي يمكن أن يسببها. أما الأزمة فإنها حالة تستمر لوقت محدد تصيب التنظيم (المجتمع) بالضرر الذي يظهر في تعطيل المكونات عن أداء الوظائف على النحو المطلوب(٥٨)

وعلى هذا الأساس فإنه يمكن النظر إلى المخاطر ليس باعتبارها أشكال جديدة ومختلفة لأخطار التحديث، ولكن باعتبارها مقياس لانعدام الأمن في ظل احتمالات المخاطر والتأمين(٥٩).

لذلك تعرف المخاطر بأنها عبارة عن مجموعة من التهديدات التي تتفاوت في شدتها، وتتوزع بين خسائر تلحق برأس المال البشري، وخسائر تلحق بالمجتمع بما يؤثر سلباً في حياة أفراده ورفاهيتهم وأمنهم الاجتماعي(٦٠).

وهكذا يمكن النظر إلى المخاطر الاجتماعية باعتبارها النتيجة المباشرة لمجموعة من السياسات الاجتماعية التي تؤثر على أفراد المجتمع بشكل مباشر(٦١).

وفي ضوء ذلك يعرف أولريش بيك المخاطر الاجتماعية باعتبارها كل ما يحدث داخل النسق الاجتماعي وينتج عن عوامل عديدة مثل الفقر وعدم المساواة والتهميش وتردي جودة الحياة، وهي مرحلة من مراحل تفاقم الظواهر الاجتماعية ذات الطبيعة السلبية، أو هي بلوغ المشكلة الاجتماعية ذروتها واتساع نطاقها بشكل يهدد كيان المجتمع واستقراره.

وعلى هذا الأساس فأن المخاطر تمثل تهديدات تتفاوت في شدتها بين خسائر تلحق برأس المال البشري، يتمثل في البشر ذاتهم، وخسائر تلحق بالمجتمع، بما يؤثر سلباً في حياة أفراده ورفاهيتهم وأمنهم الاجتماعي(٦٢).

ويمكن تعريف مفهوم المخاطر بأنها "كل ما من شأنه أن يؤثر سلباً على تحقيق الأهداف، وعلى البشر، والممتلكات والمجتمع بصفة عامة، وقد تكون انعكاساً لأحداث سيئة غير متوقعة، ترتفع إزاءها نسبة عدم اليقين، أوقد تكون ناتجة من أفعال وممارسات وسلوكيات تقود مباشرة إلى الخطر(٦٣).

ويمكن تحديد مفهوم المخاطر الاجتماعية إجرائيا بأنها" المخاطر والمشكلات الناتجة عن البطالة، سواء تمثلت في انحراف المتعطلين، أو تفكك أسرهم، أو عدم قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية من مأكل أو ملبس أومسكن مناسب.

٢- البطالة Unemployment :

تتعد البطالة من المصطلحات الاجتماعية الاقتصادية المعقدة التي يختلف العلماء عند محاولة تعريفها، إلى الدرجة التي يمكن القول معها أنه ليس هناك تعريفاً جامعاً مانعاً تم الاتفاق عليه حول هذا المصطلح.

انطلاقاً من ذلك فإن الوصول إلى تعريف متفق عليه للبطالة يعد من الأمور صعبة التحقق، حيث يتوقف التعريف على الظروف القائمة في الزمان والمكان التي يتم فيها تعريف هذا المفهوم.

على أية حال فإن البطالة لفظ مقابل للعمالة ومضاد له، والعامل والعاطل يكونان على نقيض، واللفظ في اللغة، كما ورد عند بن منظور، قد أتى من الفعل بطل التي تعني التعطل(٦٤).

ويشير عالم الاجتماع البريطاني "أنتوني جيدنز" في تعريفه لمفهوم البطالة إلى أنها تشير إلى الفرد الذي يقع خارج نطاق قوة العمل، والمقصود بالعمل هنا مدفوع الأجر Paid Work أو المهنة(٦٥).

انطلاقاً من ذلك عرفت منظمة العمل الدولية ILo البطالة بأنها "حالة الفرد العاطل عن العمل والقادر عليه والراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى"(٦٦).

وبالنظر إلى هذا التعريف فقد صنفت الموسوعة الاقتصادية أشكال البطالة الأساسية إلى: "بطالة احتكاكية، موسمية مقنعة، هيكلية، اختيارية، إجبارية"(٦٧).

في حين يصنف معجم العلوم الاجتماعية البطالة في أربعة عشر شكلاً هي : "البطالة العرضية، المزمنة، الإجبارية، الطوعية، طويلة الأمد، الموسمية، المقنعة، البنيوية، غير البنيوية، قصيرة الأجل، التكنولوجية، الاحتكاكية، الدورية"(٦٨).

وبصرف النظر عن تصنيفات البطالة فإن البطالة في علم الاجتماع هي : "استلزام وجود وضعيه عدم الاشتغال وكذلك وجوب البحث عنه، على اعتبار أن وضعية عدم الاشتغال تمثل شرط حالة، أما البحث عنه فتمثل شرط سلوكي أخلاقي"(٦٩).

وبهذا يمكن القول أن البطالة أو العطالة معنى مشترك هو "عدم العمل" ولكن يمكن التمييز بين اللفظين من حيث أن البطالة تعني أشخاص لم يسبق لهم العمل وأن دخلوا سوق العمل، أي أنهم لم يباشروا أي وظيفة، مع استكمالهم لشروط السن والقدرة الجسمانية والعقلانية على العمل، في حين نصنف الذين كانوا يعملون ثم توقفوا عن العمل في فئة العاطلين لأسباب المرض أو حوادث العمل أو بسبب بعد مكان العمل عن مقر سكنهم(٧٠).

ومن هنا تعرف البطالة على إنها عدم امتهان أي مهنة، والعاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة ولا عمل لديه، وهو قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد، لكنه لا يجده.

كما تعرف البطالة على أنها فيضا نسبيا في عدد العاملين في المجتمع بالنسبة إلى الطلب على قوة العمل، وهو نتيجة لعجز النظام الاقتصادي في تحقيق التشغيل التام للقوى العاملة المحلية في إحدى القطاعات الاقتصادية(٧١).

وبالنظر إلى التراث النظري لمفهوم البطالة، يمكن القول أن الدراسة الراهنة تنطلق في تحديد هذا المفهوم باعتبار أنها تضم هؤلاء الأشخاص المتعطلون عن العمل وفق سن العمل المحدد في قانون العمل المصري والقادرين عليه ويبحثون عنه وناشطين اقتصادياً ولا يجدون ويقعون ضمن الفئات التالية :

- لا يعملون مقابل أجر أو لحسابهم الخاص.
- قادرين على العمل وفي انتظاره سواء مقابل أجر أو لحسابهم الخاص.
- يبحثون عن العمل سواء بأجر أو لحسابهم الخاص.

٣- الشباب Youth:

يحظى مفهوم الشباب بالانتشار الواسع وخاصة لدى المتخصصين في مجال سوسيولوجيا الشباب وسوسيولوجيا التنمية وغيرهما من التخصصات العلمية المختلفة، الأمر الذي أدى إلى تنوع دلالات وتعريفات هذا المفهوم بتنوع وتعدد المتخصصين.

غير أنه برغم هذا التنوع في الاستخدام لمفهوم الشباب، إلا أنه لا يمكن تجاوز أو إغفال أن الشباب من الفئات الاجتماعية العريضة في أي مجتمع، ومن الخطأ التعامل مع هذه الفئة على أنها وحدة متجانسة ومنسجمة ومتساوية، بل أنها كتلة تتباين من فئة اجتماعية لأخرى ومن مجتمع لآخر، حسب المستوى التعليمي والثقافي والوضع الاجتماعي والاقتصادي، ليس فقط بالنسبة للشباب، ولكن أيضاً بالنسبة للمجتمع الذي يعيشون فيه.

وبالنظر إلى الاتجاهات المختلفة في تحديد مفهوم الشباب، ويمكن القول أنها تنطلق من اعتبارين أساسيين هما[٧٢]:

الأول : اعتبار الكفاءة والعدالة وما بينهما من تلازم للوصول إلى قطاعات معينة من السكان تعاني أشكال الحرمان سواء أكان هذا الحرمان مادياً في صورة فقر مادي أو حرماناً في إشباع الاحتياجات الصحية، التعليمية ... الخ.

الثاني : اعتبار التحيز إزاء ما يمكن تسميته المسار الشبابي وتجزئة هذا المسار مما يدفع إلى وضع تصنيفات جديدة ومتضاربة لهذا المسار الشبابي.

وفي هذا السياق يمكن تحديد مجموعة من الاتجاهات في تحديد مفهوم الشباب هي[٧٣]:

١- **الاتجاه البيولوجي** : وهذا الاتجاه يؤكد الحتمية البيولوجية باعتبارها مرحلة عمريه أو طور من أطوار نمو الإنسان، الذي فيه يكتمل نضجه العضوي الفيزيقي، وكذلك نضجه العقلي والنفسي.

٢- **الاتجاه السيكولوجي** : يرى هذا الاتجاه أن الشباب حالة عمرية تخضع لنمو بيولوجي من جهة، ولثقافة المجتمع من جهة أخرى بدءاً من سن البلوغ، وانتهاء بدخول الفرد إلى عالم الراشدين الكبار، حيث تكون قد اكتملت عمليات التطبيع الاجتماعي. وهذا التعريف يحاول الدمج بين الاشتراطات العمرية والثقافة المكتسبة من المجتمع (الثابت والمتغير).

٣- **الاتجاه السوسيولوجي (الاجتماعي)** : ينظر هذا الاتجاه للشباب باعتباره حقيقة اجتماعية وليس ظاهرة بيولوجية فقط، بمعنى أن هناك مجموعة من السمات والخصائص إذا توافرت في فئة من السكان كانت هذه الفئة شباباً.

ولكن على الرغم من الاختلاف الواضح بين الاتجاهات المختلفة في تحديد هذه المرحلة العمرية، إلا أن ثمة اتفاق فيما بينها على أن هذه المرحلة تتحدد فيما بين سن الخامسة عشرة والخامسة والعشرين، وثمة من يمدد هذه المرحلة إلى أبعد من ذلك(٧٤).

وبرغم أن الاتفاق يكاد يكون عاماً بين الاتجاهات المختلفة في التأكيد على المؤشرات العمرية والجسدية والنفسية في تحديد مفهوم الشباب، إلا أن هذا التوافق لا ينطبق على شريحة واسعة من الشباب في المدن والريف وخاصة في المناطق العشوائية، حيث أن هؤلاء الشباب في تلك المناطق يتوقفون عن الدراسة ويلتحقون بأعمال دائمة أو مؤقتة في مهن لا تتطلب مهارات خاصة(٧٥).

أضف إلى ذلك أن التداخل في الأوضاع الاجتماعية لدى الشباب يتداخل أيضاً مع طول دورة الحياة الذي يرجع إلى ارتفاع أمل العيش وطول فترة التعليم، إضافة إلى طول فترة الدخول إلى العمل الذي يتميز بتأخر المرور من نظام الإعداد والتكوين إلى نظام العمل وما يرتبط بذلك من تأخر سن الزواج والاستقرار العائلي وتأجيل للإثبات الاجتماعي، الأمر الذي يؤدي إلى ترك أفراد ناضجين بيولوجيا في وضع اجتماعي تابع(٧٦).

وبالنظر إلى هذا التنوع والتعدد في تحديد مفهوم الشباب وفق زاوية الاهتمام التي ينطلق منها أصحاب هذه التعريفات، فإن الدراسة الراهنة سوف تعتمد على تعريف إجرائي للشباب يشير إلى أنهم الفئة العمرية الذين تتراوح أعمارهم بين (١٥-٣٠) ويقيمون في المناطق العشوائية ويعانون من البطالة ولديهم القدرة على العمل.

٤- المنطقة العشوائية :

هى منطقة سكنية غير منظمة بنيت في الغالب بدون ترخيص وقد تفتقر لمقومات الحياة الكريمة، ويقوم الأهالي بتخطيط وتشييد الإسكان العشوائى بأنفسهم على الأراضي الزراعية أو الصحراوية أو أراضي الدولة وغالباً ما تكون هذه الأراضي على أطراف المدينة وهي غير مخططة وغير خاضعة للتنظيم ولايسمح بالبناء عليها.

يقصد بالمناطق العشوائية المناطق الواقعة ضمن الحدود الادارية لأي مدينة والتي نشأت بدون مخططات تقسيم الأراضي، وأن هذه المناطق قد تقام على املاك عامة او خاصة وبتوسع غير مخطط. أن هذه المناطق قد تكون بمساحات صغيرة او كبيرة ولاتنطبق عليها تعليمات التخطيط. وتقسم وفق نشأتها على النحو التالي(٧٧): مناطق عشوائية تم بنائها دون الحصول على اجازات البناء من البلدية، وهي مناطق غير منظمة وتفتقر إلى الخدمات الضرورية وحركة السيارات فيها صعبة، وان مثل هذه المناطق يصعب تطويرها.

(٢) مناطق عشوائية شبه مخططة تم بنائها بدون تراخيص ايضا ولكن توزيع الوحدات السكنية فيها بشكل هندسي، وهي مناطق يسهل التعامل معها بالتطوير.

ويمكن تحديد المنطقة العشوائية إجرائياً بأنها" مناطق سكنية تتم بشكل غير مخطط دون تصريح بناء على أراضي الدولة أو أراضي زراعية، ولم يراع فيها خطوط التنظيم المسافات والارتفاعات بما يؤدي إلي صعوبة تطوير البنية الأساسية بها، وتفتقد بعض الخدمات الصحية والتعليمية، وشوارعها غير منتظمة، مما يصعب بها حركة السيارات، كما ينتشر بين أفرادها العديد من أنماط السلوك الانحرافي والجريمة.

ثامناً: الإجراءات المنهجية للبحث:

(١) منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي (Descriptive Analysis) المقترن بتحليل البيانات والمعلومات التي تتعلق بأسباب تفاقم هذه المشكلة في المجتمع المصري والآثار الاجتماعية المترتبة عليها.

(٢) أداة البحث:

تم تصميم استمارة استبيان لرصد واقع البطالة وآثارها بين شباب المناطق العشوائية، وتضمن الاستبيان عدة محاور تمثلت في: البيانات الأساسية وأسباب البطالة وآثار ومخاطر البطالة وأساليب مواجهة مشكلة البطالة.

(٣) عينة البحث:

تم التطبيق على عينة عشوائية قوامها ١٨٠ مفردة من بعض المناطق العشوائية بمحافظة القليوبية، وتم استبعاد ١٥ استمارة رأى الباحث أنها لاتصلح للتحليل، نتيجة عدم استكمال البيانات، أو وضع إجابات ليس لها علاقة بموضوع الدراسة، أو الإخفاء الواضح لبعض البيانات.

ففي القليوبية يعيش ٢ مليون و١٣٣ ألفاً و٧٧٥ مواطنا في ٦٧ منطقة عشوائية بنسبة ٤٣٪ من سكان المحافظة البالغ عددهم ٥ ملايين و١٥٨ ألفاً و٣٤٤ نسمة، تم تطوير ١٥ منها فقط علي مدي ٢٠ عاماً.

وتم التطبيق على:

- **منطقة "عشش البكرى"** بشبرا الخيمة، وهى عبارة عن مبانٍ متنوعة بين الحوائط الحاملة ووحدات خشبية منذ عشرات السنين على قطعة أرض أملاك رى بمساحة ٤١٧٠ مترا مربعا، تضم ٣٨ مبنى يقطنها ٥٠ أسرة.
- **عزبة المرجوشي"** بشبرا الخيمة وتضم أكثر من ٤٠٠ أسرة.

(٤) **أسلوب اختيار العينة** : تم اختيار العينة بأسلوب حصصي حيث تم اختيار ٩٠ من الشباب المتعطلين عن العمل من كل منطقة لتصل عينة الدراسة إلى ١٨٠ مفردة.

(٥)الأساليب الاحصائية المستخدمة

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية التي تتناسب مع الدراسة، ومع متغيراتها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

١. التكرارات والنسب المئوية.
٢. المتوسط المرجح.
٣. اختبار (ت – T-Test).

وقد اعتمد الباحث على المعايير التالية للحكم على درجة تواجد العبارة وفق المتوسط المرجح الذي يحصل عليه المبحوثون وذلك كما يأتي:

- من (١) إلى أقل من (١,٦٧) تتواجد بدرجة قليلة.
- من (١.٦٧) إلى أقل من (٢,٣٤) تتواجد بدرجة متوسطة.
- من (٢.٣٤) إلى أقل من (٣) تتواجد بدرجة قوية.

تاسعاً: نتائج الدراسة الميدانية:

١) البيانات الأساسية :

جدول رقم (١) النوع

النوع	العدد	%
ذكور	٩١	٥٥,٢
إناث	٧٤	٤٤,٨
الإجمالي	١٦٥	١٠٠

تشير البيانات الميدانية إلى أن عينة الدراسة تشمل النوعين (ذكور بنسبة ٥٥.٢% والإناث بنسبة ٤٤.٨%) وهو ما يؤكد على أن العينة تمثل الجنسين، وهو ما يؤدي إلى تنوع الاستجابات والآراء المتعلقة بقضية الدراسة.

جدول (٢) توزيع العينة وفقا للسن

السن	العدد	%
١٨- ٢٠ سنة	٤٥	٢٧,٣
من ٢٠-٢٥ سنة	٨٨	٥٣,٥
من ٢٥-٣٠سنة	٣٢	١٩,٤
الإجمالي	١٦٥	١٠٠

يشير جدول (٢) إلى توزيع العينة وفقا للسن إلى أن عينة الدراسة تتركز على الفئات العمرية المختلفة التي تشملهم الدراسة وفق التعريف الإجرائي للشباب، وتتركز العينة في الفئة من ٢٠-٢٥ سنة بنسبة ٥٣,٣% يليها الفئة من ١٨-٢٠ بنسبة ٢٧,٣% ويمكن تفسير ذلك بأن

نسبة من هذه الفئة يؤدون خدمة التجنيد أو في التعليم الجامعي، ثم كانت الفئة من ٢٠-٢٥ سنة بنسبة ١٩,٤% حيث أن الشباب في هذه الفئة أكثر اندماجا في سوق العمل.

جدول(٣) الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	%
أعزب	٩٠	٥٤,٥
متزوج	٥٩	٣٥,٨
أرمل	٤	٢,٤
مطلق	١٢	٧,٣
الإجمالي	١٦٥	١٠٠

تشير البيانات الميدانية إلى تنوع الحالة الاجتماعية حيث ارتفعت نسبة الأعزب لتصل إلى ٥٤,٥% يليهم المتزوج بنسبة ٣٥,٨% ثم المطلق بنسبة ٧,٣% ، يليهم الأرمل بنسبة ٢,٤%. الأمر الذي يمكن تفسيره في ضوء ارتباط تأخر التحاق الشباب بسوق العمل بعدم القدرة على تحقيق الاستقرار الأسري والزواج.

جدول(٤) الحالة التعليمية

الحالة التعليمية	العدد	%
يقرأ ويكتب	١١	٦,٦
متوسط	٦٧	٤٠,٦
فوق متوسط	٢٤	١٤,٥
مؤهل عالي	٤٢	٢٥,٥
مؤهل فوق عالي	٢١	١٢,٧
الإجمالي	١٦٥	١٠٠

تشير البيانات الميدانية فيما يتعلق بالحالة التعليمية الى ارتفاع نسبة الحاصلين على مؤهل متوسط بنسبة ٤٠,٦% يليهم الحاصلون على مؤهل عالي بنسبة ٢٥,٥% يليهم الحاصلون على مؤهل فوق متوسط بنسبة ١٤,٥% ثم الحاصلون على مؤهل فوق عالى بنسبة ١٢,٧% واخيرا من يقرأ ويكتب بنسبة ٦,٦%. وتشير ارتفاع نسبة ذوي مستوى التعليم المتوسط ونسبة

من يقرأ ويكتب إلى تدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعيش فيها الشباب في المناطق العشوائية وافتقارها إلى الخدمات الأساسية كالمدارس والجامعات.

جدول رقم (٥)

يوضح أوزان ومتوسطات درجات عينة الدراسة أسباب مشكلة البطالة

	العبارات		الاستجابات			المتوسط المرجح	قوة العبارة	كا٢	مستوى الدلالة	الترتيب
			نعم	إلى حد ما	لا					
١	بعد التعليم عن احتياجات سوق العمل	ك	١٤٠	١٥	١٠	٢,٧٨	قوية	٣٩,٤٥	دالة	٣
		%	٨٤,٨	٩,١	٦,١					
		و، ن	٠,١٠٣	٠,٠٢٣	٠,٠١٥					
٢	قلة فرص العمل المناسبة	ك	١١٠	٣٠	٢٥	٢,٥١	قوية	١٦,٥٤	دالة	٦
		%	٦٦,٧	١٨,٢	١٥,١					
		و، ن	٠,٠٨١	٠,٠٤٧	٠,٠٣٧					
٣	عدم وجود وساطة للالتحاق بفرص عمل مناسبة	ك	٨٥	٥٠	٣٠	٢,٣٣	متوسطة	٥,٦٣	غير دالة *	١٠ م
		%	٥١,١	٣٠,٣	١٨,٢					
		و، ن	٠,٠٦٢	٠,٠٧٩	٠,٠٤٥					
٤	بعد الشركات والمصانع عن منطقة السكن	ك	٩٠	٣٥	٤٠	٢,٣	متوسطة	٦,٧٢	غير دالة *	١١
		%	٥٤,٦	٢١,٢	٢٤,٢					
		و، ن	٠,٠٦٦	٠,٠٥٥	٠,٠٦					
٥	ضعف المهارات التكنولوجية التي يحتاجها سوق العمل	ك	١٠٥	٤٥	١٥	٢,٤٥	قوية	١٥,٢٧	دالة	٨ م
		%	٦٣,٦	٢٧,٣	٩,١					
		و، ن	٠,٠٧٧	٠,٠٧١	٠,٠٢٢					
٦	زيادة عدد السكان	ك	٢٥	٦٠	٩٠	٢,٣٣	متوسطة	٥,٦٣	غير دالة *	١٠
		%	١٥,١	٣٦,٤	٤٨,٥					
		و، ن	٠,٠١٨	٠,٠٩٥	٠,١٢١					

	العبارات		الاستجابات			المتوسط المرجح	قوة العبارة	كا٢	مستوى الدلالة	الترتيب
			نعم	إلى حد ما	لا					
٧	عدم وجود خطط فعالة لتوظيف القوى البشرية	ك	١٣٥	٢٥	٥	٢,٧٨	قوية	٣٥,٦٣	دالة	٣م
		%	٨١,٨	١٥,٢	٣					
		و، ن	٠,١	٠,٠٣٩	٠,٠٠٧					
٨	الانخفاض المستمر في الطلب على العمالة كنتيجة للتحديثات التكنولوجية	ك	١٢٥	٢٥	١٥	٢,٦٦	قوية	٢٦,٩	دالة	٤
		%	٧٥,٨	١٥,٢	٩					
		و، ن	٠,٠٩٢	٠,٠٣٩	٠,٠٢٢					
٩	زيادة عدد خريجي الجامعات	ك	١٠٥	٤٥	١٥	٢,٥٤	قوية	١٥,٢٧	دالة	٥
		%	٦٣,٦	٢٧,٣	٩,١					
		و، ن	٠,٠٧٧	٠,٠٧١	٠,٠٢٢					
١٠	قلة الاستثمارات الأجنبية	ك	-	٣٠	١٣٥	٢,٨١	قوية	٣٦,٥٤	دالة	٢
		%	-	١٨,٢	٨١,٨					
		و، ن	-	٠,٠٤٧	٠,٢٠٤					
١١	هجرة الأيدي العاملة من الريف إلى المدينة	ك	٨٠	٧٥	١٠	٢,٤٢	قوية	١١,٠٩	دالة	٩
		%	٤٨,٥	٤٥,٥	٠,٦					
		و، ن	٠,٠٥٩	٠,١١٩	٠,١٥					
١٣	زيادة أعداد الوافدين من بعض الدول إلى مصر	ك	١٠٥	٣٥	٢٥	٢,٤٨	قوية	١٣,٨١	دالة	٧
		%	٦٣,٦	٢١,٢	١٥,٢					
		و، ن	٠,٠٧٧	٠,٠٥٥	٠,٠٣٧					
١٤	التقلص المستمر لدور الحكومة والقطاع العام في خلق فرص عمل جديدة	ك	-	٢٥	١٤٠	٢,٨٤	قوية	٤٠,٥٤	دالة	١
		%	-	١٥,٢	٨٤,٨					
		و، ن	-	٠,٠٣٩	٠,٢١٢					

	العبارات		الاستجابات			المتوسط المرجح	قوة العبارة	كا٢	مستوى الدلالة	الترتيب
			نعم	إلى حد ما	لا					
١٥	تقلّص فرص العمل المتاحة نتيجة منافسة المنتج الخارجي	ك	١٠	٧٠	٨٥	٢,٤٥	قوية	١١,٤٥	دالة	٨
		%	٦,١	٤٢,٤	٥١,٥					
		و، ن	٠,٠٠٧	٠,١١١	٠,١٢٨					

فيما يتعلق بأوزان ومتوسطات درجات عينة الدراسة لأسباب مشكلة البطالة، تشير البيانات الميدانية إلى تعدد العبارات القوية حيث ارتفاع المتوسط المرجح بخصوص العبارة (التقلص المستمر لدور الحكومة والقطاع العام في خلق فرص عمل جديدة) ليصل إلى ٢,٨٤ وهو ما يؤكد على تراجع سياسات التعيين، واللجوء إلى المسابقات في حالة الاحتياج لتعيين بعض الخريجين، وهذه المسابقات غالباً ما تتم لتعيين أشخاص تم التعاقد معهم أو ذوي الواسطة وهو ما لم يتوافر لسكان المناطق العشوائية، تليه العبارة (قلة الاستثمارات الأجنبية) بمتوسط ٢,٨١ وهذه الاستثمارات أثرت على تقلص فرص العمل بشكل عام، وبين شباب العشوائيات بشكل خاص، حيث يقل العرض مقابل تزايد الطلب، وهو ما يجعل المستثمرين يلجئون إلى اختيار المتقدمين الأعلى مهارة، في الوقت الذي ينخفض مستوى المهارة بين شباب المناطق العشوائية، ثم تأتى عبارة (عدم وجود خطط فعالة لتوظيف القوى البشرية) بمتوسط ٢,٧٨ وهو ما يتطلب اهتمام الدولة بالتخطيط لاستيعاب المتعطلين. والعبارة (بعد التعليم عن احتياجات سوق العمل) بمتوسط ٢,٧٨ وهى مشكلة تواجه نظام التعليم في مصر وبعض الدول العربية مما يشير إلى انفصال التعليم عن احتياجات سوق العمل، ثم العبارة (الانخفاض المستمر فى الطلب على العمالة كنتيجة للتحديثات التكنولوجية) بمتوسط ٢,٦٦ حيث أدى استخدام التكنولوجيا إلى إحلال الآلات المتقدمة محل العمالة التقليدية، حيث لم تعد الصناعات تحتاج إلى عمالة كثيفة، ثم العبارة (زيادة عدد خريجي الجامعات) بمتوسط ٢,٥٤ حيث يؤدي زيادة عدد الخريجين إلى زيادة عدد الشباب الراغب في العمل، وهو ما يعجز سوق العمل عن استيعاب هؤلاء الخريجين خاصة أنهم غير مؤهلين بشكل حقيقي لتطورات واحتياجات سوق العمل. وتأتى بعدها العبارة (قلة فرص العمل المناسبة) بمتوسط ٢,٥١ وهو ما يدفع بعض الشباب إلى الالتحاق بأعمال هامشية لاتتفق

ومؤهلاتهم، ثم تليها العبارة (زيادة أعداد الوافدين من بعض الدول إلى مصر) بمتوسط ٢,٤٨ وقد ظهر ذلك في الفترة الأخيرة بعد زيادة عدد السوريين المهاجرين إلى مصر نتيجة الحرب القائمة هناك، إضافة إلى عدد السودانيين الوافدين. وهو ما يؤثر في فرص العمل لدى الشباب المصري. ثم تأتى العبارة (تقلّص فرص العمل المتاحة نتيجة منافسة المنتج الخارجي) بمتوسط ٢,٤٥ ولاشك أن المنتجات الواردة سواء من الصين أو غيرها من الدول وانخفاض أسعارها في ظل تباطئ مؤشرات النمو الاقتصادي المصري وخاصة بعد أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١ كل ذلك أدى إلى الركود في الصناعة الوطنية وبالتالي ضعف استيعاب عدد كبير من العمالة المصرية وخاصة الشباب، وتأتى بعدها العبارة (هجرة الأيدي العاملة من الريف إلى المدينة) بمتوسط ٢,٤٢. حيث يسكن غالبية المهاجرين على هامش المدينة في المناطق العشوائية وهو ما يؤدي إلى زيادة البطالة، أو القبول بالعمل في مهن هامشية وهي مهن غير دائمة أو مستقرة.

ثم جاءت بعض العبارات بدرجة متوسطة مثل العبارة (زيادة عدد السكان) والعبارة (عدم وجود وساطة للالتحاق بفرص عمل مناسبة) بمتوسط ٢,٣٣ حيث تعاني هذه المناطق من تكدس السكان، وعدم القدرة على الالتحاق بالعديد من الوظائف المناسبة نتيجة عدم وجود واسطة، حيث انتشرت الوساطة في الحصول على العديد من الوظائف (من وجهة نظر العينة) وأخيرا العبارة (بعد الشركات والمصانع عن منطقة السكن) بمتوسط ٢,٣ نتيجة وقوع هذه المناطق على أطراف المدن، ويتطلب الانتقال لهذه المصانع تكلفة مادية كبيرة قد لاتتوازى مع المقابل المادي لهذه الوظائف.

جدول رقم (٦)

يوضح أوزان ومتوسطات درجات عينة الدراسة للمخاطر الاجتماعية للبطالة

	أدت البطالة إلى :		الاستجابات			المتوسط المرجح	قوة العبارة	كا٢	مستوى الدلالة	الترتيب
			نعم	إلى حد ما	لا					
١	المعاناة من الإحباط	ك	١٢٠	٤٥	–	٢,٧٢	قوية	٢٦,٧٢	دالة	١
		%	٧٢,٧	٢٧,٣	—					
		و، ن	٠,١٠٢	٠,٠٤٤	–					
٢	المعاناة من الوحدة والعزلة	ك	٩٠	٦٥	١٠	٢,٤٨	قوية	١٢,١٨	دالة	٦
		%	٥٤,٥	٣٩,٤	٦,١					
		و، ن	٠,٠٧٦	٠,٠٦٤	٠,٠٢١					
٣	زيادة نسبة العنوسة	ك	٧٠	٦٠	٣٥	٢,٢١	متوسطة	٢,٣٦	غير دالة *	١٣
		%	٤٢,٤	٣٦,٤	٢١,٢					
		و، ن	٠,٠٥٩	٠,٠٥٩	٠,٠٧٥					
٤	زيادة مساحة الفراغ	ك	٧٥	٤٥	٤٥	٢,١٨	متوسطة	٢,١٨	غير دالة *	١٥
		%	٤٥,٤	٢٧,٣	٢٧,٣					
		و، ن	٠,٠٦٤	٠,٠٤٤	٠,٠٩٦					
٥	شعور العاطل بخيبة الأمل	ك	٧٠	٦٠	٣٥	٢,٢١	متوسطة	٢,٣٦	غير دالة *	١٣م
		%	٤٢,٤	٣٦,٤	٢١,٢					
		و، ن	٠,٠٥٩	٠,٠٥٩	٠,٠٧٥					
٦	زيادة الشعور باليأس و الضياع	ك	٤٠	١٢٥	–	١,٧٥	متوسطة	٢٩,٦٣	دالة	١٦
		%	٢٤,٢	٧٥,٨	—					
		و، ن	٠,٠٣٤	٠,١٢٤	—					

	أدت البطالة إلى :		الاستجابات			المتوسط المرجح	قوة العبارة	كا٢	مستوى الدلالة	الترتيب
			نعم	إلى حد ما	لا					
٧	ضعف الولاء للدولة والوطن	ك	١٠٥	٦٠	—	٢,٦٣	قوية	٢٠,١٨	دالة	٣
		%	٦٣,٦	٣٦,٤	—					
		و، ن	٠,٠٨٩	٠,٠٥٩	—					
٨	ضعف الانتماء للنظام السياسي	ك	١١٥	٥٠	—	٢,٦٩	قوية	٢٤,١٨	دالة	٢
		%	٦٩,٧	٣٠,٣	—					
		و، ن	٠,٠٩٨	٠,٠٤٩	—					
٩	سهولة تبني العقائد والأفكار الهدامة	ك	٨٥	٨٠	—	٢,٥١	قوية	١٦,٥٤	دالة	٥
		%	٥١,٥	٤٨,٥	—					
		و، ن	٠,٠٧٢	٠,٠٧٩	—					
١٠	اللجوء إلى المخدرات للهروب من إحباطات الواقع	ك	٢٠	٧٠	٧٥	٢,٣٣	متوسطة	٦,٧٢	غير دالة *	١٠
		%	١٢,٢١	٤٢,٤	٤٥,٥					
		و، ن	٠,٠١٧	٠,٠٦٩	٠,١٦١					
١١	عزوف الشباب عن الزواج	ك	٦٥	٧٥	٢٥	٢,٢٤	متوسطة	٥,٠٩	غير دالة *	١٢
		%	٣٩,٤	٤٥,٥	١٥,١					
		و، ن	٠,٠٥٥	٠,٠٤٧	٠,٠٥٣					
١٢	تدمير العلاقات الأسرية والقرابية	ك	٩٠	٤٥	٣٠	٢,٣٦	قوية	٧,٠٩	غير دالة *	٩
		%	٥٤,٥	٢٧,٣	١٨,٢					
		و، ن	٠,٠٧٦	٠,٠٤٤	٠,٠٦٤					
١٣	السرقة أو النصب للحصول على المال	ك	٨٥	٧٠	١٠	٢,٤٥	قوية	١١,٤٥	دالة	٨
		%	٥١,٥	٤٢,٤	٦,١					
		و، ن	٠,٠٧٢	٠,٠٦٩	٠,٠٢١					
١٤	اللجوء إلى	ك	١٠	٥٥	١٠٠	٢,٥٤	قوية	١٤,٢٧	دالة	٤

	أدت البطالة إلى :		الاستجابات			المتوسط المرجح	قوة العبارة	كا٢	مستوى الدلالة	الترتيب
			نعم	إلى حد ما	لا					
	العنف	%	٦,١	٣٣,٣	٦٠,٦					
		و، ن	٠,٠٠٨	٠,٠٥٤	٠,٢١٥					
١٥	استغلال جماعات التطرف لظروف الشباب	ك	٣٠	٥٥	٨٠	٢,٣	متوسطة	٤,٤٥	غير دالة *	١١
		%	١٨,٢	٣٣,٣	٤٨,٥					
		و، ن	٠,٠٥٢	٠,٠٥٤	٠,١٧٢					
١٦	تعطيل طاقات الشباب	ك	١٠٠	٤٥	٢٠	٢,٤٨	فوية	١٢,١٨	دالة	٦ م
		%	٦٠,٦	٢٧,٣	١٢,١					
		و، ن	٠,٠٨٥	٠,٠٤٤	٠,٠٤٣					

فيما يتعلق أوزان ومتوسطات درجات عينة الدراسة للمخاطر الاجتماعية للبطالة تشير البيانات الميدانية الى ارتفاع المتوسط المرجح بخصوص العبارة (المعاناة من الإحباط) ليصل إلى ٢,٧٢ وهو ما يشير إلى قوة العبارة حيث يؤثر الإحباط في ضعف القدرة على مقاومة الأفكار أو السلوكيات السلبية، إضافة إلى عدم القيام بأعمال إيجابية تؤثر في تنمية المجتمع. تليها العبارة (ضعف الانتماء للنظام السياسي) بمتوسط ٢,٦٩ وذلك أن الفقر والبطالة يؤثران في الانتماء وذلك نتيجة الشعور بالظلم الاجتماعي، أو عدم تقدير المجتمع للمقيمين في المناطق العشوائية، تليها العبارة (ضعف الولاء للدولة والوطن) بمتوسط ٢,٦٣ وذلك أنهم يعيشون على هامش المجتمع ليس فقط من حيث السكن وإنما من حيث تدني جميع الخدمات، مما يجعلهم يشعرون أنهم مواطنون من الدرجة الثالثة. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تأثير جماعات التطرف في فكر وسلوك الشباب المتعطل المحبط باعتبار أنهم يمثلون وسيلة الخلاص من هذا المجتمع الذي لم يستطع تلبية احتياجاتهم. تليها العبارة (اللجوء إلى العنف) بمتوسط ٢,٥٤ حيث ينتشر العنف بين الشباب المتعطل في العشوائيات. ثم تليها العبارة (سهولة تبني العقائد والأفكار الهدامة) بمتوسط ٢,٥١ نتيجة الإحباط الناتج عن الفقر والبطالة التي يعاني منه الشباب وتأتى بعدها العبارة (المعاناة من الوحدة والعزلة) والعبارة (تعطيل طاقات الشباب) بمتوسط ٢,٤٨ حيث يرتبط بالبطالة زيادة

مساحات وقت الفراغ وعدم استثمار طاقات الشباب بما يؤدي إلى تقدم المجتمع تليها العبارة (السرقة أو النصب للحصول على المال) بمتوسط ٢,٤٥ حيث تنتشر هذه الجرائم في المناطق العشوائية وبين الفقراء والمتعطلين وذلك للحصول على الأموال إما بغرض مواجهة أعباء المعيشة أو الإنفاق على تعاطي المخدرات كوسيلة للهروب من الواقع، غير أنها أحياناً ما تتم بدافع الحقد الاجتماعي على الأغنياء باعتبار أنهم لايستحقون هذه الأموال وحدهم وأن للفقراء حقاً فيها. ثم العبارة (تدمير العلاقات الأسرية والقرابية) بمتوسط ٢,٣٦ وذلك أن البطالة تؤدي إلى انخفاض الدخل، وهو ما يؤدي إلى زيادة المشكلات الأسرية وذلك لصعوبة تلبية احتياجات الأسرة نتيجة انخفاض الدخل في ظل الحاجات المتزايدة وعروض السلع الاستفزازية.

ثم تليها العبارة (اللجوء إلى المخدرات للهروب من إحباطات الواقع) بمتوسط ٢,٣٣ حيث يلجأ بعض المتعطلين إلى تعاطي المخدرات خاصة في المناطق العشوائية التي يصعب على الأمن مراقبتها، وذلك أن التعاطي غالباً ما يمثل عند هذه الفئة وسيلة للهروب من الواقع المأزوم، ويحصل المتعطل على المخدرات من عائد العمل فيها أو السرقة أو النصب أو غير ذلك من الوسائل غير المشروعة التي تزيد من المخاطر الاجتماعية.

تليها (استغلال جماعات التطرف لظروف الشباب) بمتوسط ٢,٣ خاصة في ظل اليأس الناتج عن البطالة، والفراغ، والشعور بعدم العدالة، والظلم الاجتماعي، حيث يشكل ذلك المدخل لجماعات التطرف التي تروج لفكرة الخلاص من هذا الواقع الذي يتنافى مع الدين، والرغبة في الآخرة التي أعدت للفقراء والمظلومين، كما يتم الترويج لمفاهيم الجهاد والشهادة. ولاشك أن بطالة الشباب تمثل أحد المخاطر الاجتماعية والأمنية.

يليها العبارة (عزوف الشباب عن الزواج) بمتوسط ٢,٢٤ ثم تليها العبارة (زيادة نسبة العنوسة) وذلك أن عدم وجود دخل ثابت و ملائم يؤدي إلى العزوف عن الزواج خوفاً من المسئولية، والإنفاق سواء على تكاليف الزواج أو مستلزمات المعيشة. والعبارة (شعور العاطل بخيبة الأمل) بمتوسط ٢,٢١ نتيجة عدم التحاقه بعمل مناسب تليها العبارة (زيادة مساحة الفراغ) بمتوسط ٢,١٨ ولاشك أن الفراغ يساعد على اللجوء لأعمال غير إيجابية أو أصدقاء السوء وهو ما يزيد من احتمالية القيام بأعمال أو سلوكيات تشكل مخاطر اجتماعية وأخيرا العبارة (زيادة شعور باليأس والضياع) بمتوسط ١,٧٥، وهذا اليأس والضياع يؤدي إلى فقدان المعيارية والانتماء للوطن.

جدول(٧) أساليب مواجهة مشكلة البطالة

أساليب مواجهة مشكلة البطالة لدى الشباب	التكرار	%
– الاهتمام بتطوير التعليم بما يتفق ومتطلبات سوق العمل	١١٤	٦٩
– وضع الخطط لاستيعاب العاطلين في سوق العمل	١٠٢	٦١,٨
– إعادة تأهيل وتدريب الشباب للاندماج في سوق العمل	٩١	٥٥,٢
– منح القروض للعاطلين	٧٦	٤٦
– تشجيع الشباب على إقامة المشروعات الصغيرة	٧٤	٤٤,٨
– تشجيع ودعم المشروعات الاستثمارية	٦٩	٤١,٨
– تشجيع الصناعة المحلية	٨١	٤٩
– وضع خريطة للعاطلين بغرض تهيئة فرص عمل لهم	٣٤	٢٠,٦
– تشجيع مشاركة الشباب في سوق العمل	٦٢	٣٧,٦
تنسب النتائج إلى	١٦٥	

فيما يتعلق بأساليب مواجهة مشكلة البطالة تشير البيانات الميدانية الى ارتفاع نسبة من رأو أن من هذه الأساليب الاهتمام بتطوير التعليم بما يتفق ومتطلبات سوق العمل لتصل الى ٦٩% ذلك أن هناك فجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، وهو ما يؤدي إلى عدم قدرة الخريجين على الالتحاق بسوق العمل، وهو ما يتطلب ربط التعليم بسوق العمل عن طريق البرامج التدريبية والدراسة التطبيقية، وربط المناهج الدراسية بالواقع ومتطلباته واحتياجاته. يليها وضع الخطط لاستيعاب العاطلين في سوق العمل لتصل الى ٦١,٨% سواء كانت خطط على المستوى البعيد أم المتوسط أم القصير، ويجب أن تراعي هذه الخطط القطاعين الحكومي والخاص.

يليها إعادة تأهيل وتدريب الشباب للاندماج في سوق العمل بنسبة ٥٥,٢% وذلك لأهمية البرامج التدريبية في التأهيل لسوق العمل خاصة البرامج المرتبطة بفرص العمل المتاحة واحتياجات سوق العمل. ثم يليها تشجيع الصناعة المحلية بنسبة ٤٩% ولاشك أن نمو الصناعة المحلية تزيد من فرص العمل وهو ما يؤدي إلى التقليل من معدلات البطالة، ذلك أن استيراد المنتجات يؤدي إلى كساد الصناعة الوطنية في ظل عدم قدرتها على المنافسة مع المنتجات الواردة من الخارج والتي تحصل على تخفيضات جمركية. ثم يليها منح القروض للعاطلين بنسبة ٤٦% وهذه القروض تمثل أحد أساليب قيام الشباب بمشروعات صغيرة وهو ما يساعد على استيعاب نسبة من المتعطلين سواء للعمل في هذه المشاريع أو تسويق منتجاتها، ثم تشجيع الشباب على إقامة المشروعات الصغيرة بنسبة ٤٤,٨% ثم يليها تشجيع ودعم المشروعات الاستثمارية بنسبة ٤١,٨% وذلك أن تشجيع الاستثمار والمستثمرين يساعد على نجاح المشروعات الاستثمارية وهو ما يساعد على استيعاب العديد من الشباب المتعطلين، ثم تشجيع مشاركة الشباب في سوق العمل بنسبة ٣٧,٦% سواء كان سوق العمل الحكومي أم الخاص دون انتظار للعمل بمهن معينة، وأخيرا من رأو أن من هذه الاسباب وضع خريطة للعاطلين بغرض تهيئة فرص عمل لهم بنسبة ٢٠,٦%. وهذه الخريطة تساعد على توزيع العاطلين على مهن مناسبة أو إعادة تأهيلهم لإلحاقهم بسوق العمل.

عاشراً: النتائج العامة :

توصلت الدراسة لعدة نتائج كشفت عن أسباب ظاهرة البطالة خاصة في المناطق العشوائية، والمخاطر الناتجة عنها، كما عرضت لبعض أساليب مواجهة هذه الظاهرة. وذلك فيما يلي:

١) فيما يتعلق بأسباب بطالة الشباب بالمناطق العشوائية بينت النتائج تعدد أسباب البطالة وتمثلت في التقلص المستمر لدور الحكومة والقطاع العام فى خلق فرص عمل جديدة خاصة بعد تراجع سياسة التعيين، إضافة إلى قلة الاستثمارات الأجنبية وهو ما يؤثر في فرص العمل، ثم عدم وجود خطط فعالة لتوظيف القوى البشرية، كما كان بعد التعليم عن احتياجات سوق العمل من أسباب البطالة وذلك أنها مشكلة تعاني منها مصر(بطالة المتعلمين)، ثم الانخفاض المستمر فى الطلب على

العمالة كنتيجة للتحديثات التكنولوجية وذلك أن التكنولوجيا أدت إلى تراجع الصناعات كثيفة العمالة، وأصبح الاعتماد على الميكنة يؤدي إلى تسريح عدد من العمال، فضلا عن عدم توظيفهم، ثم زيادة عدد خريجي الجامعات بما يفوق قدرة سوق العمل على الاستيعاب، و قلة فرص العمل المناسبة، ثم زيادة أعداد الوافدين من بعض الدول إلى مصر. ثم تقلّص فرص العمل المتاحة نتيجة منافسة المنتج الخارجي ثم هجرة الأيدي العاملة من الريف إلى المدينة ثم زيادة عدد السكان **وهو ما يتفق مع الدراسة التي قام بها مصطفى حسين (٢٠١٧)** والتي بين فيها أن العلاقة بين معدلات البطالة وعدد السكان أيضاً علاقة طردية. ثم عدم وجود وساطة للالتحاق بفرص عمل مناسبة، ثم بعد الشركات والمصانع عن منطقة السكن.

٢) تمثلت المخاطر الاجتماعية لبطالة الشباب في المناطق العشوائية في:

- مخاطر نفسية : تمثلت في : المعاناة من الإحباط، المعاناة من الوحدة والعزلة، شعور العاطل بخيبة الأمل، زيادة شعور باليأس و الضياع.
- مخاطر أسرية : تدمير العلاقات الأسرية والقرابية، تعطيل طاقات الشباب، عزوف الشباب عن الزواج، زيادة نسبة العنوسة.
- مخاطر سياسية وأمنية : ضعف الانتماء للنظام السياسي، ضعف الولاء للدولة والوطن، اللجوء إلى العنف، سهولة تبني العقائد والأفكار الهدامة، السرقة أو النصب للحصول على المال، اللجوء إلى المخدرات للهروب من إحباطات الواقع، استغلال جماعات التطرف لظروف الشباب. وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه **دراسة جمعة (٢٠١٥)** إلى تأثير البطالة في مصر في زيادة العمليات الإرهابية في مصر، وأن المناطق العشوائية تمثل مصدر الخطورة لتهديد الأمن القومي المصري. **وتوصلت دراسة الدليمي، (٢٠١٠) والعيطان (٢٠٠٦)** في تأثير البطالة على الانحرافات السلوكية وانتشار الجريمة والمشكلات النفسية والاجتماعية والأمنية والسياسية والاقتصادية.

٣) تمثلت أساليب مواجهة مشكلة البطالة من وجهة نظر شباب المناطق العشوائية في؛ الاهتمام بتطوير التعليم بما يتفق ومتطلبات سوق العمل يليها وضع الخطط لاستيعاب العاطلين في سوق العمل. يليها إعادة تأهيل وتدريب الشباب للاندماج في سوق العمل ثم يليها تشجيع الصناعة المحلية. ثم يليها منح القروض للعاطلين ثم تشجيع الشباب على إقامة المشروعات الصغيرة ثم يليها تشجيع ودعم المشروعات الاستثمارية، تشجيع مشاركة الشباب في سوق العمل.

حادي عشر: توصيات الدراسة:

من خلال عرض ونتائج الدراسة يمكن وضع عدد من التوصيات التي تتمثل في :

١- توجيه رجال الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني نحو إقامة مشروعات في المناطق العشوائية، يمكن من خلالها توفير فرص عمل لشباب هذه المناطق.

٢- إقامة حاضنات أعمال في المناطق العشوائية خاصة بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وتدريب شباب هذه المناطق على إقامتها.

٣- مساعدة شباب المناطق العشوائية على إقامة مشروعاتهم الصغيرة من خلال إتاحة مصادر لتمويل هذه المشروعات بفائدة بسيطة أو بدون فائدة.

٤- مساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة من شباب المناطق العشوائية على تسويق منتجاتهم بما يساعد في تحقيق الربح والجاذبية لشباب آخرين لتبني هذا النهج.

٥- التنسيق مع صندوق تطوير العشوائيات لعمل برامج تأهيلية لشباب هذه المناطق لتدريبهم على العمل الحر وفق قدراتهم ومهاراتهم واحتياجات سوق العمل.

٦- ضرورة تبني رؤية تكاملية للنهوض بالعشوائيات تراعي الارتقاء بالجوانب الإنسانية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية بجانب الاهتمام بالأبعاد العمرانية والبيئية.

٧- العمل على تشكيل وحدة داخل صندوق تطوير العشوائيات، لإدارة المخاطر الاجتماعية الناتجة عن بطاقة الشباب بهذه المناطق وذلك في إطار خطة التطوير الشامل لها.

الهوامش:

(١) مجدي محمد جمعة، تأثير البطالة على الأمن في مصر... المشكلة وآليات المواجهة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية،٢٠١٥، ص١٢١.

(٢) ريهام السيد مصطفى مكاوي، الآثار الاقتصادية لثورة يناير ٢٠١١ على الاقتصاد المصري، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، عدد ٢، إبريل ٢٠١٦، ص٤٢٤.

(٣) نورا إبراهيم متولي، أجندة تشريعية لمواجهة المخاطر : الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات ٢٠١٦، المركز العربي للبحوث والدراسات، عدد ٢٥، يناير ٢٠١٦، ص٢٩.

(٤) الجهاز المركزي المصري للتعبئة العامة والإحصاء، مؤشرات قوة العمل خلال الفترة ٢٠٠٧–٢٠١٧، بحوث ودراسات السكان، عدد ٩٧، يناير ٢٠١٩، ص١٣.

(٥) المرجع السابق، ص١٤.

(*) أولريش بيك Ulrich Beck (١٩٤٤ – ٢٠١٥)، عالم اجتماع ألماني له عدة مؤلفات أهمها مجتمع المخاطر العالمي.

(6) **Uwe Engel and Hermann Stressor, Global Risks and Social Inequality : critical Remarks on the Risk – Society Hypothesis, the Canadian Journal of Sociology, Vol. 23, No.1, Winter, 1998, P.92.**

(٧) انطوني جيدنز، عالم جامح : كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا، ترجمة عباس كاظم، حسن ناظم، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣، ص ص٤٩–٥٠.

(٨) المرجع السابق، ص٥٢.

(٩) انتوني جيدنز، علم الاجتماع، ترجمة وتقديم فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، أكتوبر ٢٠٠٥، ص١٤٠.

(١٠) أولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي : بحثاً عن الأمان المفقود، ترجمة علا عادل، هند إبراهيم، بسنت حسن، المركز القومي للترجمة، عدد ٢٠٠٦، الطبعة الأولى، ٢٠١٣، ص٣٣.

(١١) حناوي عبد العزيز، قراءة في سوسيولوجيا مخاطر الحداثة الانعكاسية، مجلة دراسات وأبحاث، العدد ٣٠، السنة العاشرة، مارس ٢٠١٨، ص٢٤٢.

(12) John Allen and Nick Henry, Ulrich Beck's Risk Society of work : Labour and Employment in the contract Service Industries, Transactions of the Institute of British Geographers, Vol. 22, No.2, 1997, P.184.

(13) Ulrich Beck, World Risk Society as Cosmopolitan Society? Ecological Questions in A frame work of Manufactured theory, culture & society, 1996, P.132.

(١٤) أولريش بيك، مجتمع المخاطر، مرجع سابق، ص١٠٤.

(١٥) المرجع السابق، ص٢٥٧.

(١٦) جناوي عبد العزيز، براديجمات سوسيولوجيا المخاطر، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الأغواط، الجزائر، مجلد ٧، عدد ٣٣، ٢٠١٩، ص٧٠.

(١٧) انتوني جيدنز، علم الاجتماع، مرجع سابق، ص١٤٢.

(١٨) على ليلة، المخاطر الاجتماعية، مصادرها وأنماطها وعوامل المواجهة، أحوال مصرية، عدد ٢٥٦، السنة الثالثة عشرة، ربيع ٢٠١٥، ص٣٧.

(١٩) المرجع السابق، ص٣٨.

(٢٠) أولريش بيك، مجتمع المخاطر، مرجع سابق، ص٢١٩.

(21) Jens O. Zinn, Recent Developments in Sociology of Risk and Uncertainty, Historical Social Research, Vol. 31, No.2, 2006, P.283.

(٢٢) أولريش بيك، عالم جامح، مرجع سابق، ص١٣٠.

(23) **John Allen and Nick Henry**, **Op**. **Cit**., **P**.**184**.

(24) **Uwe Engel and Hermann Strasser**, **Op**. **Cit**., **P**.**94**.

(٢٥) جون هيلز وآخرون، الاستبعاد الاجتماعي : محاولة للفهم، ترجمة وتقديم محمد الجوهري، عالم المعرفة، عدد ٣٤٤، أكتوبر ٢٠٠٧، ص٢٤.

(٢٦) المرجع السابق، ص٢٥.

(٢٧) انتوني جيدنز، علم الاجتماع، مرجع سابق، ص٣٩٤.

(٢٨) هدى أحمد أحمد علوان الديب، محمود عبد العليم محمد سليمان، التحليل السوسيولوجي للاستبعاد الاجتماعي، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد ١٢، مايو ٢٠١٥، ص١٢١.

(٢٩) جون هيلز وآخرون، مرجع سابق، ص١١.

(٣٠) انتوني جيدنز، علم الاجتماع، مرجع سابق، ص٣٩٤.

(٣١) أماني مسعود، التهميش الاجتماعي بين الفقر الاقتصادي والاستبعاد السياسي، أحوال مصرية، عدد ٥٦، السنة الثالثة عشر، ربيع ٢٠١٥، ص٥٨.

(٣٢) سميرة قوندي، مفهوم التهميش الاجتماعي في المجتمع الجزائري : إشكاليات نظرية، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد ٤٧، سبتمبر ٢٠١٦، ص١٧٩، ص١٨٠.

(٣٣) محمد عبد الشفيع عيسى، دور شبكات الأمان في الحماية الاجتماعية للفقراء في الدول العربية، مجلة شئون عربية، عدد ١٣٠، ٢٠٠٧، ص٨٣.

(٣٤) محمد عبد الشفيع عيسى، أفكار جديدة للنقاش حول الاقتصاد السياسي للفقر والتهميش والبطالة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مجلد ٨، عدد ١٧، ١٩٩٩، ص١٤٢.

(٣٥) إسماعيل قيرة، مجتمع التهميش إلى أين، مهمشو المدينة العربية نموذجاً، المستقبل العربي، مجلد ٢٥، عدد ٢٩٠، إبريل ٢٠٠٣، ص٦٠.

(36) Maxwell, A., The Underclass, Social Isolation and Concentration Effects, Critique of Anthropology, Sag, London, U.13, No.3, 1993, P.234.

(٣٧) إسماعيل قيرة، مجتمع التهميش إلى أين : مهمشو المدينة العربية نموذجاً، المستقبل العربي، مجلد ٢٥، عدد ٢٩٠، إبريل، ٢٠٠٣، ص٥٦.

(٣٨) روث لبتون وآن باور، الاستبعاد الاجتماعي والأحياء السكنية، جون هيلز وآخرون، الاستبعاد الاجتماعي : محاولة للفهم، ترجمة وتقديم محمد الجوهري، عالم المعرفة، عدد ٣٤٤، أكتوبر ٢٠٠٧، ص٢٠٠٦، ص٢٠٧.

(٣٩) روث لبتون وآن باور، الاستبعاد الاجتماعي والأحياء السكنية، جون هيلز وآخرون، الاستبعاد الاجتماعي : محاولة للفهم، مرجع سابق، ص٢٢٦، ص٢٢٧.

(٤٠) سميرة قوندي : مفهوم التهميش الاجتماعي في المجتمع الجزائري : إشكاليات نظرية، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد ٤٧، سبتمبر ٢٠١٦، ص١٨٣.

(٤١) السيد الحسيني، الإسكان والتنمية الحضرية، مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٩١، ص١٣.

(٤٢) وليد رشاد زكي، مواقع التواصل الاجتماعي وإنترنت الأشياء ... المخاطر وسبل المواجهة، السياسة الدولية، العديد ٢١٩، يناير ٢٠٢٠، مجلد ٥٥، ص٨٢، ص٩٥.

(٤٣) حازم حسانين (٢٠١٨) استهداف الأجور كآلية لزيادة إنتاجية العمل والحد من البطالة في مصر، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية٢٠١٨، مج٢٠، ع١، ص ص ٣٧-٧٠.

(٤٤) إيناس فهمي حسين عبد الله، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل في مصر، الجامعة الأردنية، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية،٢٠١٨، مج٥، ع٢، ص ص ١٦٧-١٩٥.

(٤٥) فيصل حمد المناور، راشد ثامري، واقع المخاطر الاجتماعية فى الدول العربية، جامعة الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، ٢٠١٨،مج ٤٦، ع١، ص ص ١١-٥٦.

(٤٦) مصطفى محمد حسين، مشكلة البطالة وآليات العلاج: دراسة مقارنة بين حالتي العراق وماليزيا، ماجستير، جامعة بنها. كلية التجارة. قسم الاقتصاد، ٢٠١٧.

(٤٧) مجدي محمد جمعة، تأثير البطالة على الأمن في مصر ... المشكلة وآليات المواجهة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، ٢٠١٥.

(٤٨) مجيدة محمد الناجم، إدارة المخاطر الاجتماعية كنموذج حديث في سياسات الرعاية الاجتماعية، مجلة الآداب، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، مج ٢٦، ع٣، سبتمبر ٢٠١٤، ص ص ٢٠٩–٢٢٦.

(٤٩) حسن عطا الرضيع، الأثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة في الأراضي الفلسطينية،الحوار المتمدن–العدد: ٤٥٠٢ – ٤/٧/٢٠١٤.

(٥٠) مؤيد منفي محمد الدليمي، المخاطر الاجتماعية للبطالة في المجتمع العراقي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، كلية التربية، العدد٢، ٢٠١٠، ص٣٢٥، ص٣٦٢.

(51) Barbara Lucini, 2013, social Capital and Sociological Resilience in Megacities context, International Journal of Disaster Resilience in the Built Environment, Vol. 4, No. 1, 2013, PP.58–71.

(٥٢) سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة: دراسة قياسية تحليلية –حالة الجزائر–، رسالة ماجستير غير منشورة ,جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ٢٠١٠

(53) Papps,K. and Winkemann, J., 2007, *Unemployment and Crime: New Evidence For an Old Question*, New Zealand, Economic Papers, 34: 53–72.

(54) Donis, Fouger, 2006,Youth Unemployment and Crime in France,Discussion Paper, No, 5600, Centre of Pepinsky, Harold, 1980, *Crime Control Strategies,* Oxford Univ Press, N,Y..

(٥٥) تركي بن محمد العطيان، البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي: دراسة نظرية على المجتمع السعودي، المجلة العربية للدراسات الأمنية، ٢٠٠٦، مج ٢١، ع٤١، ص٣٤١، ص٤٠٣.

(56) David Pick and Kandy Dayaram, 2006, "Globalisation, Reflexive Modernisation and Development : The Case of India", society and Business Review, Vol. 1, ISS2, PP. 171–183.

(57) World Bank. Building Resilience and Opportunity– the World Bank's Social Protection and Labor Strategy 2012–2022 Concept note. 2012.

(٥٨) أحمد زايد، التخطيط لآليات إدارة المخاطر الأزمات في السياسات الاجتماعية، مجموعة باحثين، إشكاليات السياسات الاجتماعية في إدارة المخاطر بدول مجلس التعاون الخليجي، سلسلة الدراسات الاجتماعية، العدد ٨٠، الطبعة الأولى، ٢٠١٣، ص٩، ص١٠.

(59) Elke Krahmann, Beck and Beyond; Selling Security in the World Risk Society, Review of International Studies, Vol 37, Issue 1, January, 2011, P. 355.

(٦٠) فيصل المناور، المخاطر الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، سلسلة الدراسات الاجتماعية، عدد ٩٩٩، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي، المنامة، ٢٠١٥، ص٥.

(61) Joson Powell, Understanding Risk and Old Age in Western Society, International Journal of Sociology and Social Policy, Vol. 27, Iss 1–2, P.66.

(٦٢) فيصل المناور، المخاطر الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي"، سلسلة الدراسات الاجتماعية، العدد٩٩، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي، المنامة، ٢٠١٥، ص٥.

(٦٣) علي ليلة، أماني قنديل، الإدارة الرشيدة للحكم، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٣٧.

(٦٤) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، المجلد الأول، بيروت، ١٩٨٨، ص٢٢٨.

(٦٥) عزيز الأخضر، فعالية سياسية التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، مجلة علوم إنسانية، السنة الثالثة، العدد ٢٦، ٢٠٠٦، ص٢٢.

(٦٦) رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٢٦، الكويت، أكتوبر ١٩٩٨، ص٢٠.

(٦٧) عمر حسين، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٩٢، ص٨٨.

(٦٨) نائاليا يفريموفا، توفيق سلوم، معجم العلوم الاجتماعية، دار التقدم، موسكو، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م، ص١١٧.

(٦٩) محمد درويش، سوسيولوجيا البطالة، مجلة الحوار الثقافي، جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية العلوم الاجتماعية، مجلد ٥، العدد ١، ٢٠١٦، ص١٢٩.

(٧٠) المرجع السابق، ص١٢٩.

(٧١) شكرية عبد الله كريم، صادق جعفر إبراهيم. البطالة في دولة قطر حسب تعداد ٢٠١٠. مجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانية)– العراق، مجلة ٣٨، ع٤، ٢٠١٣، ص ص١٩٥.

(٧٢) إيمان فرج، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للشباب والمراهقة، ورقة غير منشورة، مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية، القاهرة، ص٨.

(٧٣) انظر: خالد كاظم، الحاجات الثقافية للشباب بين الإشباع والحرمان: دراسة ميدانية في إحدى قرى الصعيد، المجلة العربية لعلم الاجتماع، جامعة القاهرة، كلية الآداب، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ع١٥، يناير ٢٠١٥، ص ١٨٧–١٨٨.

(٧٤) على شعبان، الشباب وثقافة الشباب بين الثبات والتغيير، وقائع الندوة الدولية : الشباب ثقافة، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة"، تونس، ٢٠١٠، ص١٤٥.

(٧٥) المرجع السابق، ص١٤٦.

(٧٦) المنجي الزيدي، مقدمات لسوسيولوجيا الشباب، عالم الفكر، العدد ٣، المجلد ٣٠، يناير – مارس ٢٠٠٢، ص٤٤.

(٧٧) زهير عبد الوهاب الجواهري، دراسة مساحات النمو العشوائي لبعض المناطق السكنية في مدينة كربلاء باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، مجلة جامعة بابل، العلم والهندسية، ع١، مج ٢٣،٢٠١٥، ص٧٤.

المراجـــع

أولاً : الكتب والمجلات العلمية :

١) أحمد زايد، التخطيط لإدارة المخاطر في السياسات الاجتماعية، ورقة بحثية مقدمة لندوة إدارة المخاطر الاجتماعية في السياسات الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي، أبوظبي، ٢٠١٣.

٢) أحمد علي كنعان، الشباب الجامعي والهوية الثقافية في ظل العولمة الجديدة "دراسة ميدانية على طلبة جامعة دمشق"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر دمشق عاصمة لثقافة العربية، ٢٠٠٨.

٣) ألن منتجوي، التحضر في العالم الثالث، كتاب الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث ترجمة محمد الجوهري وآخرين، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢.

٤) أمل الخاروف، اتجاهات الشباب والشابات الملتحقات في المراكز الشبابية التابعة للمجلس الأعلى للشباب نحو النوع الاجتماعي، بحث منشور في مجلة جامعة النجاح للأبحاث "العلوم الإنسانية"، مجلد (٢٤) عدد (٨)، ٢٠١٠.

٥) أنتوني جيدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥.

٦) إيناس فهمي حسين عبد الله (٢٠١٨) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل في مصر، الجامعة الأردنية، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، مج٥، ع٢.

٧) السيد الحسيني، الإسكان والتنمية الحضرية، مكتب غريب، القاهرة ١٩٩١.

٨) تركي بن محمد العطيان، البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي: دراسة نظرية على المجتمع السعودي، المجلة العربية للدراسات الأمنية، ٢٠٠٦، مج ٢١، ع٤١.

٩) حازم حسانين(٢٠١٨) استهداف الأجور كآلية لزيادة إنتاجية العمل والحد من البطالة في مصر، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية،مج٢٠، ع١.

١٠) حبيب عائب، راي بوش(تحرير)، التهميش والمهمشون في مصر والشرق الأوسط، دار للنشر، القاهرة، ٢٠١٢.

١١) حسن عطا الرضيع ، الأثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة في الأراضي الفلسطينية، الحوار المتمدن-العدد: ٤٥٠٢ - ٢٠١٤ / ٧ / ٤

١٢) حسين، عيادة سعيد. البطالة في الاقتصاد العراقي: أسبابها- وسبل معالجتها. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية- العراق، مج٤، ع٨، (٢٠١٢).

١٣) خالد كاظم، الحاجات الثقافية للشباب بين الإشباع والحرمان: دراسة ميدانية في إحدى قرى الصعيد، المجلة العربية لعلم الاجتماع، جامعة القاهرة، كلية الآداب، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ع١٥، يناير ٢٠١٥.

١٤) زهير عبد الوهاب الجواهري، دراسة مساحات النمو العشوائي لبعض المناطق السكنية في مدينة كربلاء باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، مجلة جامعة بابل، العلم والهندسية، ع١، مج ٢٣، ٢٠١٥.

١٥) شكرية عبد الله كريم، صادق جعفر إبراهيم،. البطالة في دولة قطر حسب تعداد ٢٠١٠. مجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانية)- العراق، مجلة ٣٨، ع٤، ٢٠١٣.

١٦) صالح ياسر حسن، بعض الإشكاليات المرتبطة بمفهوم الفئات الهامشية في البلدان النامية في كتاب "هامشيون في المدن العربية" كتاب العلوم الاجتماعية، سلسلة جدل، سورية، ١٩٩٣.

١٧) عبدالله سالم الدراوشة، أثر الفقر والبطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، مجلد ٧، ع٢،٢٠١٤.

١٨) عزيز الأخضر، فعالية سياسية التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، مجلة علوم إنسانية، السنة الثالثة، العدد ٢٦، ٢٠٠٦.

١٩) فيصل المناور، المخاطر الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي"، سلسلة الدراسات الاجتماعية، العدد٩٩، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي، المنامة، ٢٠١٥

٢٠) فيصل حمد المناور، راشد ثامري(٢٠١٨) واقع المخاطر الاجتماعية فى الدول العربية، جامعة الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، مج ٤٦، ع١.

٢١) مجدي محمد جمعة، تأثير البطالة على الأمن في مصر... المشكلة وآليات المواجهة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية،٢٠١٥.
٢٢) مرسي كمال الدين عبد الغني، الحل الإسلامي لمشكلة البطالة: دار الوفاء ، مصر الاسكندرية ، ط١ ، ٢٠٠٤م.
٢٣) مصطفى محمد حسين، مشكلة البطالة وآليات العلاج: دراسة مقارنة بين حالتي العراق وماليزيا، ماجستير، جامعة بنها. كلية التجارة. قسم الاقتصاد، ٢٠١٧.
٢٤) معهد التخطيط القومي، مصر تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥، القاهرة ١٩٩٥.
٢٥) مؤيد منفي محمد الدليمي، المخاطر الاجتماعية للبطالة في المجتمع العراقي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد٢، ٢٠١٠.

ثانياً : الرسائل العلمية :

١) سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة: دراسة قياسية تحليلية –حالة الجزائر–، رسالة ماجستير غير منشورة ,جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ٢٠١٠.

ثالثاً : المراجع الأجنبية :

١) Barbara Lucini, 2013, social Capital and Sociological Resilience in Megacities context, International Journal of Disaster Resilience in the Built Environment, Vol. 4, No. 1, 2013, PP.58-71.
٢) David Pick and Kandy Dayaram, 2006, "Globalisation, Reflexive Modernisation and Development : The Case of India", society and Business Review, Vol. 1, ISS2, PP. 171-183.
٣) Donis, Fouger, 2006,Youth Unemployment and Crime in France,Discussion, Paper, No, 5600, Centre of Pepinsky, Harold, 1980, Crime Control Strategies Oxford Univ Press, N,Y

٤) Elke Krahmann, Beck and Beyond; Selling Security in the World Risk Society, Review of International Studies, Vol 37, Issue 1, January, 2011, P. 355.

٥) Jens O. Zinn, Recent Developments in Sociology of Risk and Uncertainty, Historical Social Research, Vol. 31, No.2, 2006, P.283.

٦) John Allen and Nick Henry, Ulrich Beck's Risk Society of work : Labour and Employment in the contract Service Industries, Transactions of the Institute of British Geographers, Vol. 22, No.2, 1997, P.184.

٧) Joson Powell, Understanding Risk and Old Age in Western Society, International Journal of Sociology and Social Policy, Vol. 27, Iss 1-2, P.66.

٨) Maxwell, A.,(1993) the underclass , social isolation and concentration effects, critique of Anthropology , sag , London , U13. N.3.

٩) Papps,K. and Winkemann, J., 2007, Unemployment Crime: New Evidence For an Old Question, and New Zealand, Economic Papers.

١٠) Ulrich Beck, World Risk Society as Cosmopolitan Society? Ecological Questions in A frame work of Manufactured theory, culture & society, 1996, P.132.

١١) Uwe Engel and Hermann Stressor, Global Risks and Social Inequality : critical Remarks on the Risk –

Society Hypothesis, the Canadian Journal of Sociology, Vol. 23, No.1, Winter, 1998, P.92.

(١٢) World Bank.building resilience and opportunity- the world bank's social protection and labor strategy 2012-2022 concept note. (2012).